البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

التقرير السنوي للحوكمة
٢٠٢٢

الفهرس

١. رسالة رئيس مجلس الإدارة ٤
٢. نظام الحوكمة ٦
٣. مجلس الإدارة ١٠
٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ١٣
٥. الإدارة التنفيذية ٢٠
٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية ٢٠
٧. إدارة المخاطر ٢٣
٨. أمن المعلومات ٢٥
٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري ٢٦

الافصاحات

١. أعضاء مجلس الإدارة ٣٢
٢. التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ٣٦
٣. اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها ٣٨
٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ٣٩
٥. اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضورها ٤١
٦. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ٤٢
٧. مكافآت الإدارة التنفيذية ٤٣
٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية ٤٧
٩. هيكل الملكية ٥١
١٠. بيانات عامة ٥١
١١. تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية ٥١
١٢. المخالفات ٥٤
١٣. النزاعات ٥٤
١٤. النطاق ٥٤

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي ٥٥

الملحق ١ ٥٩
تقرير المدقق الخارجي حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

الملحق ٢ ٦٢
تقرير المدقق الخارجي حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

١. رسالة رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة مساهمي البنك التجاري،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢ الذي يتناول بالتفصيل أبرز ممارسات الحوكمة التي اعتمدها البنك التجاري، بما في ذلك كيفية تطبيق مبادئ وأحكام وأنظمة الحوكمة بناءً على تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وسواها في الأطر الدولية الرائدة.

يرى مجلس الإدارة أنّ الحوكمة الرشيدة هي عاملٌ أساسيٌّ في ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بما يصبّ في مصلحة جميع أصحاب المصالح. ويرى المجلس أيضًا أنّ طريقة التفاعل مع أصحاب المصالح هي المفتاح لنجاح أعمال البنك، وأنّ من شأن الإفصاح الشفاف أن يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال أعمالهم الاستثمارية.

واصلنا خلال عام ٢٠٢٢ تعزيز ممارسات الحوكمة في البنك تماشياً مع تطوّر أعمال البنك وتغيّر المتطلّبات التنظيميّة. كان التغيير مدفوعًا بشكل أساسي بضرورة الامتثال للتعديلات التي طالت تعليمات الحوكمة للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم رقم ٢٠٢٢/٢٥. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٤ أكتوبر على التعديلات التي طالت النظام الأساسي للبنك تماشيًا مع التغييرات في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتعديلات عامة أخرى. وتمت مراجعة هيكليّة لجان مجلس الإدارة، حيث تم نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (بحيث أصبحت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة). وتمّ دمج لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة السياسات والاستراتيجيات المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث أصبحتا اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الادارة.

كذلك تمّت مراجعة ميثاق الحوكمة الخاص بالبنك التجاري وميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجان مجلس الإدارة وتفويض الصلاحيات وسياسة مكافآت مجلس الإدارة وسياسة شؤون الشركة وسياسة البنك المتعلقة بعضوية مجلس الإدارة وشروط التأهيل وتمّ تحديثها كلّها تماشيًا مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتغييرات التي طرأت على أعمال البنك. وقام البنك التجاري خلال العام ٢٠٢٢ بالكشف عن أول تقرير كامل عن الاستدامة، دعمًا منه لالتزام دولة قطر بمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

واصل مجلس الإدارة في إطار دعمه للخطّة الاستراتيجيّة الخمسيّة للبنك، العمل عن كثب مع فريق الإدارة التنفيذيّة بغية تحقيق رؤيتنا في أن نصبح أفضل بنكٍ في دولة قطر من ناحية اعتماده للمعايير الخمسة الأساسيّة، وهي: جودة العائدات، خدمة العملاء، الإبداع والابتكار، الثقافة والامتثال. وباعتباره أحد المعايير الخمسة، يُعدّ "الامتثال" جزءاً أساسياً من استراتيجيّة البنك التجاري، التي تعتبر أنّ الحوكمة الرشيدة هي الركيزة الأساسيّة للنمو.

وقد كان للإجراءات التي وضعناها في إطار خطتّنا الاستراتيجيّة الخمسيّة الأثر الإيجابي في الأداء المالي للبنك، وحالة السوق هي خيرُ دليلٍ على ما أنجزناه. وكما تؤكّد الجوائز التي حصدناها مثل جائزة "أفضل بنك في قطر" من مجلة غلوبال فاينانس العالمية وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفيّة للشركات" من يوروموني في عام ٢٠٢٢. هذا ويتمتّع البنك التجاري بتصنيفات ائتمانيّة قويّة وهي "A٢" من مؤسّسة موديز و"A-" من وكالة فيتش و"A-" من وكالة ستاندرد أند بورز.

بناءً على كونه شركة قطريّة مدرجة في البورصة تمارس الأنشطة المصرفيّة، امتثل البنك التجاري لأحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وتعليمات االحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وكافة متطلّبات الإفصاح (بما في ذلك التقارير المالية)، كما تستلزم بورصة قطر والهيئات التنظيميّة الأخرى.

في الختام، وبالنيابة عن مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذيّة أتقدم بالشكر ألى كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمرَّين.

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢. نظام الحوكمة

تتمحور الحوكمة الفعالة بشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازين المناسبة عبر المؤسسة لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت وتشمل الحوكمة العمليات والهياكل التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح.

وقد أُدرجت القواعد والإجراءات الأساسية الخاصة بحوكمة البنك التجاري في ميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعكس هذه المواثيق على المعايير الأخلاقية للحوكمة، والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في:

- التعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ بموجب تعميم رقم (٢٠٢٢/٢٥) (تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي)؛
- قانون الشركات التجارية الصادر بموجب قانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥ المعدّل بالقانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١؛
- نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

وفي عام ٢٠٢٢، تم تحديث كل من ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتفويض الصلاحيّات وسياسة مكافآت مجلس الإدارة، وسياسة شؤون الشركة وسياسة البنك المتعلقة بعضوية مجلس الإدارة وشروط التأهيل تماشيًا مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتغييرات التي طرأت على أعمال البنك.

وقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات التي طالت النظام الأساسي للبنك لزيادة حد الملكية الأجنبية في البنك من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪. كما وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢ على التعديلات التي أجريت للنظام الأساسي للبنك للامتثال للتغييرات التي طالت تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والتعديلات العامة الأخرى.

يمكن الاطلاع على ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والنظام الأساسي للبنك التجاري على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

٢,١ مبادئ الحوكمة لدى البنك التجاري

يعي مجلس الإدارة أن سلامة المبادئ والتطبيقات في نظام الحوكمة هو أمر أساسي للحفاظ على ثقة أصحاب المصالح، والتي تشكل عاملاً أساسياً في نمو الأعمال التجارية وتحقيق الاستدامة والربحية. وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة بما يضمن العدالة، والمساواة لكل أصحاب المصالح، وعدم التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين، والشفافية والإفصاح، ورفع قيمة المسؤولية الاجتماعية للبنك، وتفضيل مصلحة البنك العامة وأصحاب المصالح فيه على المصلحة الخاصة، فضلاً عن أداء واجباتهم والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص. ويتم تحريك هذه المبادئ من خلال مجلس إدارة مؤهل، يعاونه فريق إدارة تنفيذية متمرس ذو خبرة عالية. ويحرص مجلس الإدارة على التزام البنك بهذه المبادئ في نشاطاته اليومية وفي كل الأوقات.

٢,٢ حقوق أصحاب المصالح وطرق التواصل

المساهمون

إنّ نطاق مسؤوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليها في ميثاق الحوكمة تشمل مصالح البنك بالإضافة إلى الشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز الاستثمار في الدولة والمجتمع، وفقًا للمادة رقم (٢) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يحرص البنك التجاري على ضمان المساواة بين مساهميه، ويظهر ذلك من خلال النظام الأساسي وميثاق الحوكمة والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- معاملة المساهمين من الفئة نفسها على قدم المساواة بالإضافة إلى المساواة بين المساهمين ضمن فئات أسهم أخرى دون الإخلال بحقوق الأولوية؛
- حماية مساهمي الأقلية في المعاملات الرئيسية؛
- حق التصويت؛
- الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة فيها بصورة شخصية أو بالوكالة؛
- الموافقة على توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ان التواصل الفعال والشفاف هو الذي يرتكز على النزاهة، حسن التوقيت، وتوفير المعلومات ذات الصلة مع الأخذ دائماً بعين الإعتبار بأن الإفصاح لا يتعارض مع واجبات مجلس الإدارة بحماية استدامة البنك على المدى البعيد، أو يكون في مصلحة بعض المساهمين دون غيرهم.

ووفقًا للنظام الأساسي وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، يحرص البنك التجاري على الحفاظ على تواصل إيجابي وفعّال مع المساهمين، مما يمكنهم من معرفة أعمال البنك ووضعه المالي ومستوى أداءه التشغيلي واتجاهاته، والمشاركة الفعّالة في اجتماع الجمعية العامة وممارسة حقهم في التصويت.

هذا وعيّن البنك التجاري "رئيس علاقات المساهمين" للإشراف على قنوات التواصل مع المساهمين بشكل فعّال، وتلقي الآراء والشكاوى الخاصة بهم وإطلاع مجلس الإدارة عليها. وتتولّى وحدة علاقات المستثمرين في البنك التجاري مسؤوليّة علاقة البنك بالمحلّلين وتنظّم الاتصالات بالمحلّلين ربع السنويّة والعروض التقديميّة ربع السنويّة للمستثمرين المتوفرة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين). إنّ القناة الأساسيّة التي يتلقى البنك من خلالها الطلبات المتعلقة بالمساهمين والمحلّلين للحصول على المعلومات والشكاوى هي عبر البريد الإلكتروني ir@cbq.qa وسبل التواصل الخاصة بمدير علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك (قسم علاقات المستثمرين).

حقوق أصحاب المصالح غير المساهمين

إنّ قواعد السلوك المهني الخاصة بالبنك التجاري (التي يمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل عنها في القسم ٢,٤) ملزمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظفين. تؤكّد قواعد السلوك المهني على امتثال البنك التجاري للالتزامات القانونيّة والمتطلبات التنظيميّة وقواعد الممارسة الطوعيّة التي نشترك فيها. إنّ التمييز محظّر في مكان العمل ونحن مطالبون بمعاملة عملائنا بإنصاف من دون تفضيل مصالح أحد العملاء على مصالح الآخر. وتستلزم قواعد السلوك المهني منا الاستماع إلى شكاوى العملاء ومعالجتها.

لضمان طريقة منظمة وواضحة لإدارة الشكاوى، قام البنك التجاري بتطوير واتباع إجراءات موثّقة لإدارة الشكاوى، بحيث يتم تسجيل جميع الشكاوى الواردة من الفروع ومراكز الاتصال ومديري العلاقات وأي وحدات أخرى على صلة بالعملاء في نظام إدارة علاقات العملاء بالبنك. ويتم توجيه الشكاوى تلقائيًا إلى وحدة إدارة الشكاوى المتخصصة التي تشرف على عمليّة معالجة الشكاوى الشاملة وتضمن المعالجة الموضوعيّة والحل في الوقت المناسب، بالإضافة إلى التحديد المناسب للمشكلات والحدّ منها مستقبليًا لتجنب الشكاوى المستقبليّة من النوع نفسه.

لدى البنك التجاري قواعد سلوك للمورّدين تستند إلى المبادئ المقبولة والمؤيّدة دوليًا لممارسات العمل الأخلاقيّة والمتوافقة مع القانون. ويتبع البنك مقاربةً منهجيةً لتطبيق قواعد السلوك الخاصة بالمورّدين فيما يتعلق بشركائه في سلسلة التوريد، بما في ذلك المورّدين والمقاولين والاستشاريّين وأي مقاولين من الباطن ووكلاء. إنّ هدف البنك من خلال القيام بذلك هو التأكّد من أنّ علاقاته التجاريّة تقوم على أساس من النزاهة والاستدامة وتعكس القيم والمبادئ التي يروّج لها البنك داخليًا وخارجيًا. إنّ قواعد السلوك الخاصة بالمورّدين متاحة على موقع البنك على الإنترنت (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

يشجّع البنك التجاري أصحاب المصالح على الإبلاغ عن حوادث السلوك غير اللائق وقد وضع البنك سياسة يتّبعها للإبلاغ عن المخالفات. توضح هذه السياسة تفاصيل آليات الإبلاغ عن السلوك غير اللائق وإجراءات الشكاوى المجهولة لكلٍ من الحالات التي تنطوي على الاحتيال وتلك التي لا تنطوي عليه. ثمّة إفصاح عن معلومات محمي وآليّة لإجراء التحقيقات. تشرف لجنة تأديبيّة على القضايا الخطيرة للسلوك غير اللائق. إنّ سياسة الإبلاغ عن المخالفات متوفّرة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

٢,٣ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية المؤسّسية

إنّ البنك التجاري ملتزم بالمبادئ والممارسات المتعلّقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية. وقد أدرج إطار عمل البنك المتعلّق بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٢ ويخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للبنك. ويمكن الاطلاع على إفصاحات البنك المتعلّقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية وعلى التفاصيل الكاملة لممارسات البنك المتعلّقة بالإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٢ وذلك بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح الواردة في الملحق ١ لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي المنصوص عليها في هذا التقرير.

في العام ٢٠٢٢، وافق مجلس الإدارة على سياسة الاستدامة الخاصة بالبنك التي تبيّن بالتفصيل نهج البنك تجاه حماية البيئة وإدارة مخاطر التغيّر المناخي، والتي تمّ نشرها على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

أعلن البنك التجاري عن التزامه الطويل الأمد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) في ميثاق الحوكمة الذي يتضمن أحكام المادة (٣٩) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة. ويرد تقرير مفصل عن أنشطة البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام ٢٠٢٢ في التقرير السنوي.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٣ لعام ٢٠٠٨، يقوم البنك باحتساب مخصّصات من الأرباح المحتجزة لمساهمته في صندوق الأنشطة الاجتماعية والرياضية والتي تمثل ٢,٥٪ من صافي الأرباح الموحدة المعلنة سنوياً. في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، خصص البنك مبلغ ٥٧,٦٠٦,٣٢٥ ريال قطري تم دفعه في أبريل ٢٠٢٢.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، خصّص البنك مبلغاً قدره ٧٠,٢٧٧,٧٠٠ ريال قطري ليتم دفعه بعد موافقة المساهمين على البيانات المالية الموحدة في اجتماع الجمعية العامة للبنك.

٢,٤ قواعد السلوك المهني

بالإضافة إلى مواثيق الحوكمة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن اعداد قواعد السلوك المهني فضلاً عن مراجعة سياسات البنك وإجراءاته الداخلية التي يلتزم بها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

تعد قواعد السلوك المهني بمثابة دليل للسلوك المهني اليومي الذي يتوجب على مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية وموظفي البنك الالتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة السارية وأعلى معايير السلوك التي يجب على الموظفين الاطلاع عليها والالتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم مجلس الإدارة بمعايير سلوك إضافية محددة في ميثاق مجلس الإدارة.

وتنطبق هذه القواعد على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تشمل المسائل المحددة أدناه:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة؛
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- حظر التماس أو قبول أو تقديم أموال أو هدايا أو خدمات أو ترفيه أو رشاوى من الممكن أن تؤثّر أو تبدو على أنها تؤثر على قراراتنا؛
- تفادي تضارب المصالح؛
- توفير خدمات عالية الجودة وتطبيق الكفاءة التشغيلية؛
- حماية الأصول وحسن استخدامها؛
- حظر التداول بناءً على معلومات داخلية؛
- العلاقات الإعلامية والإعلانية؛
- الإبلاغ عن المخالفات؛
- العلاقة بين الموظفين والبنك؛
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح؛
- معلومات الموظفين الشخصية وإحترام الخصوصية؛
- تفادي أيّ من مظاهر التمييز داخل العمل.

قواعد السلوك المهني متاحة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

٢,٥ تضارب المصالح

تبنّى البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد منح التسهيلات الائتمانية والتوظيف الخارجي، والعضوية في مجالس إداريّة أخرى كما تحدد المصالح التجارية والتعامل مع الأطراف ذوي علاقة وأي معاملات/ مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح. وقد تم توثيق هذه الاجراءات في قواعد السلوك المهني وميثاق الحوكمة الخاص بالبنك، وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومقدمي الخدمات وغيرهم).

وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، يحظر على أي من أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين أن يشترك بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة البنك، أو أن يكون له أي مصلحة في العقود أوالمشاريع أوالارتباطات التي يجريها البنك أو يكون طرفًا فيها.

فضلاً عن ذلك، يحث ميثاق الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح على الالتزام بالنقاط التالية:

- تفادي أية مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح عملية أو نظرية؛
- التصرف بمسؤولية واحترام والابتعاد عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه؛
- تأمين الحماية للموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير؛
- تجنب التماس الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى؛
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تحمل أية نوايا بغية الاستفادة من الإفصاح؛
- منع الأفراد من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية؛
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/ أصحاب المصالح.

أما فيما يتعلق بالتداول بناءً على معلومات داخلية، فقد وضع البنك قواعد وإجراءات واضحة تحدد تداول الأوراق المالية، وقد تم توثيقها في ميثاق الحوكمة وبشكل عام، ووفقًا للنظام الداخلي لبورصة قطر، يُحظّر على أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري وإدارته التنفيذية وموظفيه استغلال المعلومات الداخلية المتعلقة بالبنك للتداول بأسهمه لغرض الانتفاع الشخصي أو تحقيق المنفعة للآخرين، أوالإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها إلى بورصة قطر بعد، والتي قد تؤثّر على أسعار الأوراق المالية أو التداولات في بورصة قطر.

٢,٦ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة، وتستلزم المعاملات الجوهريّة للأطراف ذوي العلاقة موافقة المساهمين لاحقًا في اجتماع الجمعيّة العامة السنوي للبنك. فقد اعتمد البنك قواعد وإجراءات واضحة تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجرى توثيقها في ميثاق الحوكمة.

في حين أنّ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة محظورة بالنسبة إلى التسهيلات غير الائتمانيّة بموجب تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة الإفصاح لمجلس الإدارة عما إذا كان لديهم بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة، مصلحة جوهريّة في أية معاملة أو مسألة تؤثّر مباشرةً على البنك التجاري فيما يتعلّق بالتسهيلات الائتمانيّة. وتتطلّب المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة المتعلّقة بالتسهيلات الائتمانيّة المراجعة والموافقة المسبقتين لمجلس الإدارة. وعند النظر في الموافقة على المعاملات مع طرفٍ ذي علاقة، لا بدّ من إعداد دراسة جدوى تفصيلية للمعاملات المقترحة وتأثير الإفصاح عن هذه المعاملات. وتحظّر المعاملات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة غير المستقلّين.

لضمان اتّخاذ قراراتٍ مستقلّة، لا يُسمح للأطراف ذوي العلاقة حضور اجتماع مجلس الإدارة أثناء مناقشة تلك المعاملات أو العلاقة المتّصلة بالتسهيلات الائتمانيّة مع الأطراف المعنيّة، ولا يحق لهذه الأطراف التصويت على القرارات ذات الصلة. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح للمساهمين عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة بالتفصيل ويوافق المساهمون على المعاملات الجوهريّة مع الأطراف ذوي العلاقة في اجتماع الجمعيّة العامة السنوي للبنك. إنّ لائحة التسهيلات الائتمانيّة المتعلّقة بمجلس الإدارة والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، وفقًا لقانون الشركات التجاريّة، متاحة للمساهمين لكي يتمكّنوا من معاينتها قبل اجتماع الجمعيّة العامة العاديّة في مكتب أمين سر مجلس الإدارة.

لقد التزم البنك بالتعريفات التي تقتضيها السلطات التنظيميّة السارية فيما يتعلّق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي أبرمها في خلال عام ٢٠٢٢. طبقاً للمادة (٤,١١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، فقرة رقم ٣٩.

٣. مجلس الإدارة

٣,١ دور مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة

فوّض المساهمون مجلس الإدارة بصلاحية إدارة البنك، والإشراف على عمليّاته، وتوفير إدارة فعّالة للشؤون الأساسيّة. إنّ مسؤوليّات مجلس الإدارة محدّدة بوضوحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي والمادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، كما هي مدرجة على موقع البنك الإلكتروني (قسم علاقات المستثمرين / الحوكمة).

من أجل تحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بطريقةٍ مناسبةٍ وفي الوقت المناسب، أنشأ مجلس الإدارة لجان منبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً للممارسات الرائدة وأنظمة الحوكمة المحليّة المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، أسند المجلس إلى الإدارة التنفيذيّة مهام الإدارة اليوميّة للبنك، وذلك طبقاً لتعليماتٍ واضحةٍ وضمن حدود الصلاحيات المفوّضة لها.

٣,٢ مجلس الإدارة ومؤهّلات أعضائه

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء، يمكن الاطّلاع على أسمائهم ومؤهّلاتهم في القسم (أ) من الإفصاحات، منهم ثلاثة أعضاء مستقلين وستة غير تنفيذيّين.

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء مجلس الإدارة مصنفون كأعضاء "غير مستقلين" و"تنفيذيين" وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، فإنّ أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة لا يتمتع بأي منصب إداري بدوام كامل في البنك التجاري ويمكن الاطلاع على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في القسم ٦ من الإفصاحات.

وافق المساهمون على التعديلات التي أجريت للنظام الأساسي للبنك في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ٢٤ أكتوبر للامتثال للتغييرات التي طالت تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. وسيتم تطبيق الأحكام الجديدة بعد انتخاب وتسمية أعضاء مجلس الإدارة الجدد في الجمعية العامة العادية المقبلة في مارس ٢٠٢٣.

وفقاً للمادة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، قدّم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة إقراره السنوي في العام ٢٠٢٢ بأنّه لا يجمع بين مركزه كعضوٍ في مجلس إدارة البنك التجاري وبين المناصب المحظورة وهي المناصب التالية:

- رئيس أو نائب رئيس مجلس إدارة لأكثر من شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر؛
- عضو منتدب في أكثر من شركة مدرجة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة في أكثر من ثلاث شركات مساهمة مقرّها في قطر؛
- عضو مجلس إدارة يجمع بين عضويتين في شركتين مدرجتين مقرّهما في قطر تمارسان نشاطاً متجانساً.

إنّ منصبيّ رئيس مجلس إدارة البنك التجاري والرئيس التنفيذي للمجموعة مختلفان ومنفصلان. ويحظر على رئيس مجلس الإدارة أن يشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أو أي منصب اداري آخر بدوام كامل في البنك التجاري وأن يحصل على راتب، وأن يشارك في أيّ لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك وفقاً لميثاق الحوكمة.

تعمل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة سنوياً على تقييم مجلس الإدارة من حيث ملائمة عدد أعضائه، ومن حيث التوازن المناسب بين المهارات والخبرات والخلفيات لضمان الفعالية المثلى كجزء من عملية التقييم الذاتي للمجلس التي يرد تفصيلها في القسم ٣,٤.

يتمتّع أعضاء مجلس الإدارة بصفاتٍ شخصيّةٍ ومهاراتٍ تقنية للقيام بالأدوار المسندة إليهم بشكلٍ فعّالٍ ولتوفير القيادة والإشراف على الإدارة. وتشمل متطلبات جميع أعضاء المجلس تعليمات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في مادته الخامسة وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي المبدأ الثاني (ا) كحد أدنى، إلى جانب معايير إضافية وضعتها لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان وجود مجلس مؤهل بشكل كامل يتمتع بمختلف المهارات.

٣,٣ ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة هي المسؤولة عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم للانتخاب في اجتماع الجمعيّة العامة السنوي. يتمّ ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم وصرفهم وفقاً للإجراءات الرسميّة والدقيقة والشفّافة تماشياً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق مجلس الإدارة وميثاق لجان المجلس. يتمّ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعيّة العامة العاديّة لمدّة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرّة، على ألّا تتعدّى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس.

انتخب مساهمو البنك مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٠ لمدة ثلاث سنوات متتالية .

تمّ تعديل سياسة البنك المتعلقة بعضوية مجلس الإدارة وشروط التأهيل لتتوافق مع التغييرات في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقد وافق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢.

٣,٤ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم

تماشياً مع الممارسات الدوليّة الرائدة، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، وميثاق مجلس الإدارة، أنجز مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة تقييمهم الذاتي السنوي لعام ٢٠٢٢.

وقد وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة على عمليّة التقييم الذاتي الخاصة بمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، وتمّت مراجعة النتائج حرصاً على التزام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بمواصلة تحسين أداءهم لأدوارهم ومسؤوليّاتهم من ناحية الفعاليّة والكفاءة. في القسم ٢ من الافصاحات، تم إدراج ملخّصٍ رئيسيٍّ للتقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه طبقاً للمادة (٤,٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يتمّ تعزيز خبرات مجلس الإدارة من خلال البرنامج التعليمي المستمر لأعضاء المجلس. وقد خضع المجلس لبرنامج التدريب السنوي الخاص بالحوكمة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٢٢ والذي وافقت عليه لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان اطّلاعهم على أحدث الأنظمة والممارسات المحليّة والدولية. تمّ توسيع نطاق تدريب مجلس الإدارة في العام ٢٠٢٢ بحيث يشمل الإستدامة البيئية والإجتماعية والمؤسسية. كما تلقى مجلس الإدارة في العام ٢٠٢٢ تدريبًا في مجال الأمن الإلكتروني وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٨-٤.

٣,٥ مسؤوليّات مجلس الإدارة

٣,٥,١ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إنّ رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك التجاري ويمثّله أمام الغير، وهو مسؤولٌ في المقام الأول عن ضمان الإدارة السليمة للبنك التجاري بطريقةٍ فعّالةٍ ومثمرةٍ، ويعمل على تحقيق مصالح البنك والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

ومن مهام العضو المنتدب تقديم الدعم اللازم لرئيس مجلس الإدارة لإدارة اجتماعات المجلس، الإشراف على الرئيس التنفيذي للمجموعة وتقديم التوجيهات اللازمة له لتحقيق استراتيجية البنك، مراقبة أداء البنك ودعم رئيس مجلس الإدارة في الإشراف على شؤون الشركة والحوكمة.

إن المهام الكاملة لرئيس مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وللمادة (١١) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة موجودة بالتفصيل في ميثاق مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مهام العضو المنتدب.

٣,٥,٢ مجلس الإدارة

يتولّى مجلس الإدارة مسؤوليّة إدارة البنك، والإشراف الفعليّ على الإدارة التنفيذيّة وقيادة عمليات البنك لتحقيق النمو ليجمع بين الربح والاستدامة. تشمل المهام والمسؤوليّات الرئيسيّة لمجلس الإدارة (على سبيل المثال لا الحصر):

- توفير التوجيه الاستراتيجي للبنك؛
- تعيين الرئيس التنفيذي للمجموعة وتجديد ولايته؛
- مراجعة البيانات الماليّة للبنك والموافقة عليها والحرص على صحّتها؛
- مراقبة الأداء المالي للبنك؛
- الإشراف على إطار للضوابط الداخلية؛
- الإشراف على إطار إدارة المخاطر؛
- الإشراف على نظام الحوكمة في البنك.

إنّ المسؤوليّات الكاملة لمجلس محدّدة بشكلٍ واضحٍ في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة، وميثاق مجلس الإدارة، وذلك طبقاً للمادة (٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

يقوم كلّ عضوٍ من أعضاء مجلس الإدارة بواجباته المؤتمن عليها بأمانة وإخلاص بما يتماشى مع القواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها، بما فيها تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، ووثائق إدارة البنك. ويُنتَظر من أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا على اطلاع دائم وأن يعملوا بحسن نيّةٍ بحرصٍ تام، بما يحقّق مصلحة البنك وكلّ المساهمين / أصحاب المصالح في الوفاء بمسؤوليّاتهم ومهامهم تجاه البنك.

٣,٥,٣ المسائل المحفوظة لمجلس الإدارة

من بين المسائل التي تستدعي موافقة مجلس الإدارة بعض السياسات المكتوبة وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي للبنوك وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والقوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها، ووثائق إدارة البنك.

خضعت سياسة المخاطر بالبنك (بيان تقبّل المخاطر) وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح لمراجعة سنوية إلزامية في ٢٠٢٢.

وافق مساهمو البنك على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وسياسة مكافآت الموظفين وسياسة توزيع الأرباح، في الجمعية العامة السنوية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٢. كما تم لاحقاً تعديل سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لتتوافق مع التغييرات التي طالت تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقد وافق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢.

يتعيّن على مجلس الإدارة الموافقة على معاملاتٍ ذات طبيعةٍ محدّدةٍ وتتجاوز مبلغاً معيّناً على النحو المنصوص عليه في تفويض صلاحيات مجلس الإدارة، والقوانين واللوائح المعمول بها.

٣,٦ اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات خلال العام ٢٠٢٢، وفق التواريخ وتفاصيل الحضور الواردة في القسم ٣ من الإفصاحات. ان الدعوات، وتواتر المشاركة، وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة متماشية مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وللمواد ١٣، ١٤ و١٥ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والنظام الأساسي للبنك التجاري، وميثاق مجلس الإدارة. توكل إلى أمينة سرّ مجلس الإدارة مهمة تحضير محاضر اجتماعات المجلس، التي تشمل تفاصيل المسائل التي ينظر فيها المجلس والقرارات المتّخذة، بما في ذلك أية تحفظات يعرب عنها الأعضاء. يتمّ تعميم مسودات المحاضر على جميع أعضاء المجلس لكي يسجّلوا تعليقاتهم. ويعتمد مجلس الإدارة رسمياً مسودة المحضر في الاجتماع التالي. ومن ثمّ تحفظ أمينة سرّ مجلس الإدارة محاضر اجتماعات المجلس.

تُعدّ أمينة سر مجلس الإدارة مسودة جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة. وبعد أن يوافق عليها رئيس مجلس الإدارة، تُرسَل المسودة عادةً إلى الأعضاء قبل ما لا يقلّ عن ١٠ أيام من موعد عقد اجتماع المجلس. ويتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بحق الوصول الكامل وفي الوقت المناسب إلى المعلومات ذات الصلة.

٣,٧ أمينة سرّ مجلس الإدارة

في العام ٢٠١٨، عيّن مجلس الإدارة السيّدة/ ماري تيريز أوجيه، أمينة سرٍ للمجلس ورئيسةً لإدارة شؤون الشركة بالبنك التجاري وفقاً للمادة (١٦) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

من خلال منصبها كأمينة سرّ مجلس الإدارة، ووفقاً للمادة (١٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة ولتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، تقدّم السيّدة/ ماري تيريز أوجيه، الدعم الإداري لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة لتسهيل تنفيذ كافة مهامهم.

يتمتّع كلّ أعضاء مجلس الإدارة بإمكانية الحصول على مشورة أمينة سرّ مجلس الإدارة وخدماتها، وهي مسؤولة عن ضمان قيام مجلس الإدارة باتباع إجراءات صحيحة وتقديم المشورة للمجلس بشأن كلّ المسائل المتعلّقة بحوكمة الشركات.

٤. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

بغية زيادة فعاليّة إشراف مجلس الإدارة على أنشطة البنك المختلفة والمخاطر التي يتعرّض لها بطريقة مستقلة ومهنية، أنشأ المجلس لجانً مفوّضة بمسؤوليّات وصلاحيّات محدّدة للتصرّف بالنيابة عنه. بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع التزامها بمبادئ حوكمة الشركات، تلبّي اللّجان التي أنشأها مجلس الإدارة الحدّ الأدنى من متطلّبات اللّجان التي تحدّدها أنظمة حوكمة الشركات المعمول بها. وتمّت مراجعة هيكليّة لجان مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ المتّخذ في سبتمبر، لتتوافق مع التغييرات التي طالت تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث تم نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (بحيث أصبحت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة). وتمّ دمج لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة السياسات والاستراتيجيات المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث أصبحتا اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق
٢. لجنة المخاطر والالتزام
٣. اللجنة التنفيذيّة
٤. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

لكلّ لجنةٍ من لجان مجلس الإدارة دور وواجبات وسُلطات تفصيليّة محدّدة كما أقرّها المجلس، وينصّ عليها ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة المعتمد من قبله. لقد تمّ إعداد ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلّبات الرقابية، بما فيها المادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، والمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وقانون الشركات التجاريّة، والممارسات الرائدة في حوكمة الشركات.

إنّ أعضاء لجان مجلس الإدارة الأربعة ورؤساءها مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. وطبقاً للمادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، لا يتولّى أيّ عضو مجلس إدارة رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكّلها المجلس، وطبقًا للمبدأ الرابع من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، رئيس مجلس الإدارة ليس عضواً في أيّ لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.

٤,١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تمّ تشكيل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ تاريخ ٨ سبتمبر، حيث تمّ نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وأصبحت لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصبحت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة أوّلاً عن الإشراف على جودة ونزاهة عمليّات المحاسبة وتدقيق الحسابات والرقابة الداخليّة وعملية إعداد التقارير الماليّة للبنك، وتحديد المعايير وآليات الرقابة لكلّ الأنشطة التي تنطوي على مخاطر على نطاق البنك. إنّ دور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات. طبقاً للمادة (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة، يكون رئيس اللجنة وأغلبيّة أعضاء لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلّين، وطبقاً للمبدأ الرابع (أ) من تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، لا يكون أعضاء هذه اللّجنة أعضاء في أيّ لجنةٍ أخرى.

طبقاً لمبدأي الشفافيّة والاستقلاليّة، تتبع إدارة التدقيق الداخلي في البنك مباشرةً للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس إدارة التدقيق الداخلي مسؤولًا عن تقديم التقارير والملاحظات للّجنة على أساسٍ دوريٍ وحسب الحاجة. قبل ٨ سبتمبر، كانت إدارة الالتزام في البنك تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام. وبعد ٨ سبتمبر، أصبحت إدارة الالتزام في البنك تقدّم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام.

الأنشطة التي تولّتها اللجنة خلال العام بصفتها لجنة التدقيق والالتزام

في خلال العام، قامت لجنة التدقيق والالتزام بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت البيانات الماليّة المرحليّة والسنويّة للبنك وأوصت المجلس باعتمادها؛
- راجعت نطاق خطط المراجعة الداخليّة والالتزام لعام ٢٠٢٢؛
- أشرفت على اعمال المدقّقين الخارجيّين على مدار العام ورفعت توصيات بشأن إعادة تعيينهم؛
- راجعت التقارير المحاسبيّة والماليّة الهامة وغيرها من النقاط التي تقدمت بها الإدارة والمدقّقون الداخليّون والخارجيّون، بما في ذلك مراجعة كلّ التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تشمل مراجعات الائتمان وتقارير التحقيقات)؛
- استعرضت التقدّم الذي أحرزه البنك بشأن الملاحظات التي رفعت في تقارير التدقيق الداخلي، وكتاب الإدارة الذي وضعه المدقّق الخارجي وتقرير التفتيش الخاص بمصرف قطر المركزي؛

- راجعت كلّ تقاريرالالتزام لكلّ وحدات الأعمال في البنك التي تم رفعها من قبل قسم إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بالإضافة إلى هيئات رقابية أخرى؛
- عقدت كلّ شهرين على الأقلّ اجتماعات خاصة مع رئيس المدقّقين الداخليّين ورئيس قسم الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دون وجود الإدارة التنفيذيّة؛
- راجعت التقارير الصادرة عن التدقيق بمكافحة غسل الأموال بالنسبة إلى شركتها التابعة بنك الترناتيف وفقاً لتكليف مصرف قطر المركزي.
- راجعت ووافقت على ميثاق مدقّق الحسابات الداخلي ومنهجيّته وقارنتها بمعايير IIA (معهد مدققي الحسابات الداخليين ((التوافق مع معايير معهد مدققي الحسابات الداخليين)؛
- راجعت ووافقت على تقرير تقييم إدارة الضوابط الداخليّة لإعداد التقارير المالية ICOFR؛
- راجعت التغييرات التي تم إجراؤها على تفويض صلاحيّات قسم الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ووافقت عليها؛
- قدّمت التقرير السنوي لمراجعة الحسابات إلى مجلس الإدارة استناداً إلى متطلبات الحوكمة؛
- راجعت التحديثات الدورية لجميع الأنشطة التي يقوم بها قسم الالتزام خلال العام.

الأنشطة التي تولّتها اللجنة خلال العام بصفتها لجنة التدقيق

في خلال العام، قامت لجنة التدقيق بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت التقدّم الذي أحرزه البنك في حل المسائل التي أثيرت في تقارير التحقيق.
- أشرفت على العمل الذي يؤديه قسم الالتزام فيما يتعلق بالأنشطة الاحتياليّة و / أو حالة وقوع أي حوادث احتيال كبيرة؛
- راجعت التقدّم الذي أحرزه البنك في حل المسائل التي أثيرت في تقرير التفتيش الخاص بخطة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادر عن مصرف قطر المركزي.
- راجعت برنامج ضمان الجودة والتحسين التي أجراها التدقيق الداخلي بناءً على متطلبات معهد التدقيق الداخلي لضمان الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين (IIA).

ينبغي على لجنة التدقيق الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. قبل ٨ سبتمبر، عقدت لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة سبعة اجتماعات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول. بعد ٨ سبتمبر، عقدت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة سبعة اجتماعات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,١ من الإفصاحات.

٤,٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

تمّ تشكيل لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ تاريخ ٨ سبتمبر، حيث تمّ نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وأصبحت لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصبحت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة.

فوّض مجلس الإدارة لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس بمهام مراقبة المخاطر، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: رأس المال، وتركيز الائتمان، وسعر الفائدة، والسيولة، والأسواق، والتشغيل، والإنترنت والتكنولوجيا، والنماذج، واستمراريّة الأعمال، والمخاطر الاستراتيجيّة، ومخاطر السمعة، والحوكمة البيئيّة والاجتماعيّة وحوكمة الشركة. إنّ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن تقديم المشورة لمجلس الإدارة حول مدى تقبّل البنك للمخاطر بشكلٍ عامٍ ومستقبلي، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذيّة لـ"بيان تقبّل المخاطر"، والإبلاغ عن حالة ثقافة المخاطر في البنك، والتفاعل مع رئيس قطاع المخاطر والإشراف عليه. إنّ دور لجنة المخاطر والالتزام ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق لجان المجلس، وأعضاء لجنة المخاطر والالتزام في مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

تقوم لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالرقابة على كلّ المخاطر على مستوى البنك من خلال لجنة إدارة المخاطر (MRC)، والرئيس التنفيذي للمجموعة، ورئيس قطاع المخاطر، وتقدّم توجيهات لإدارة المخاطر من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر.

بعد ٨ سبتمبر ٢٠٢٢، أصبحت لجنة المخاطر والالتزام مسؤولةً عن تحديد المتطلبات والمعايير والآليات الخاصة بالالتزام ومراقبة الجرائم المالية، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة العمليّات الاحتياليّة، ومكافحة الرشوة والفساد فيما يتعلّق بجميع الأنشطة التي تنطوي على مخاطر ذات صلة على نطاق البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مدى تقبّل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. كما أصبحت مسؤولةً عن الإشراف على أداء الشركات التابعة والخاضعة للتنظيم فيما يتعلّق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. وتماشيًا مع مبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في البنك التقارير مباشرةً إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث يكون رئيس قسم الالتزام مسؤولاً عن تقديم التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وحسب الحاجة، بالإضافة إلى الإبلاغ عن حالة تنفيذ إجراءات مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات على نطاق البنك والشركات التابعة له الخاضعة للتنظيم.

الأنشطة التي تولّتها اللجنة خلال العام بصفتها لجنة المخاطر

قامت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت وصادقت على مدى تقبّل المخاطر، ومستويات تحمّل المخاطر، وحدود المحفظة، بما في ذلك الحدود على مستوى البنك، وكذلك على مستوى وحدة الأعمال التجاريّة الاستراتيجيّة (SBU) للخدمات المصرفيّة الخاصة بالشركات، والخدمات المصرفيّة الخاصة بالمشاريع، والخدمات المصرفيّة للأفراد بشكلٍ منفصلٍ.
- راجعت دوريًا حالة القضايا القانونية المرفوعة من البنك أو ضده فضلاً عن التقدم الذي تم إحرازه؛
- راجعت واعتمدت سياسات ونماذج إدارة المخاطر المحدّثة؛
- راجعت ووافقت على هيكليّة تنظيم إدارة المخاطر المحدّثة للتأكّد من توفّر مجموعات المهارات المناسبة لدى الإدارة للقيام بأنشطتها بعناية؛
- راجعت ووافقت على بعض تفويضات الصلاحيات بناءً على طلب لجنة إدارة المخاطر؛
- راجعت إستراتيجيّة محافظ الاستثمار، وحدودها، ومنتجاتها والمحفظة الرئيسيّة ومقاييس مسؤوليّة الأصول بما في ذلك معدّل الفائدة على الودائع، والمدة، والمموّلين، والتركزات، والمخاطر الجغرافيّة؛
- راجعت فعاليّة إدارة استمراريّة الأعمال وتقارير التدقيق ذات الصلة؛
- راجعت تأثير التغييرات في التشريعات المختلفة في الدولة واطّلعت على المعلومات المحدّثة بشأن التأثير والإجراءات المقترحة من قبل البنك؛
- راجعت على نحو دوري محافظ القروض لدى البنك، ومقاييس التركزات، وكفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والإجراءات المتخذة لضمان استقرار جودة الائتمان؛
- راجعت جودة الائتمان وأداء محفظة قروض الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين؛
- وافقت على صلاحيات تشكيل لجنة الاستدامة وعملها؛
- راجعت مركز المخاطر على مستوى المجموعة بشأن الأمور الحرجة والإجراءات التي اتخذها فريق الإدارة؛
- وافقت على السياسات فيما يتصل بالمخاطر التشغيلية واستمرارية الاعمال والاستعانة بمصادر خارجية وغير ذلك من سياسات المخاطر؛
- أشرفت على الإجراءات التي اتّخذتها لجنة مخاطر الإدارة على مدار العام، بالإضافة إلى التصديق على قرارات لجنة مخاطر الإدارة التي تستلزم موافقة لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ و
- راجعت ووافقت على الاجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال ICAAP، واختبارات الضغط، وخطّة استرداد رأس المال.

الأنشطة التي تولّتها اللجنة خلال العام بصفتها لجنة المخاطر والالتزام

قامت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت المنهجيات المقترحة حديثًا المتعلّقة بالسيولة ومخاطر السوق
- راجعت التغييرات التي أجريت على سياسة ائتمان المجموعة
- راجعت خطّة مرونة الأعمال والاستعداد لكأس العالم ٢٠٢٢
- راجعت خطّة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية لعام ٢٠٢٢ وصادقت عليها

- راجعت تقارير الالتزام وتقييم مخاطر الاحتيال وصادقت عليها
- راجعت لائحة التقارير الدورية المقدمة إلى لجنة المخاطر والالتزام
- راجعت التعديلات التي أجريت على منهجية BRA ٢٠٢١ ووافقت عليها
- راجعت تقارير التحقيقات وصادقت عليها
- راجعت التعاميم الرئيسية لمصرف قطر المركزي وصادقت عليها
- راجعت القدرة على تحمل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- راجعت تحديثات "اعرف عميلك" و"العناية الواجبة المستمرة للعميل"
- راجعت شكاوى حماية المستهلك وصادقت عليها
- راجعت التغييرات التي أجريت على تفويضات صلاحيّات الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ووافقت عليها؛
- راجعت سياسة خصوصية البيانات الشخصية ووافقت عليها
- راجعت التعديلات على تسلسل الإبلاغ عن غسل الأموال بعد التغييرات الحديثة التي طالت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
- راجعت التغييرات التي أجريت على خطّة التدريب لعام ٢٠٢٢ وصادقت عليها
- راجعت تصنيفات التقييم الذاتي التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصادقت عليها

ينبغي على لجنة المخاطر والالتزام الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة.

عقدت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات (اجتماعان عندما كانت لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة قبل ٨ سبتمبر واجتماعان بعد ٨ سبتمبر عندما أصبحت لجنة المخاطر والالتزام). تمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

عقدت لجنة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة تسعة اجتماعات (سبعة اجتماعات عندما كانت لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة قبل ٨ سبتمبر واجتماعان بعد ٨ سبتمبر عندما أصبحت لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة). تمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسمين ٥,١ و٥,٢ من الإفصاحات.

٤,٣ اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن لمجلس الإدارة

تمّ تشكيل اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ المتّخذ في ٨ سبتمبر، بحيث جرى دمج لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة السياسة والاستراتيجية المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصبحتا اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إنّ اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على التسهيلات الائتمانيّة والاستثمارات الكبيرة ضمن الحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة. كما أنّ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الموافقة على الإستراتيجيات والخطط والميزانيات / الأهداف والسياسات والإجراءات والأنظمة بالإضافة إلى مراجعة أداء البنك.

إنّ دور اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة بالكامل في ميثاق لجان مجلس الإدارة وأعضاء اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- راجعت ووافقت على التسهيلات الائتمانيّة وفقاً للصلاحيات المفوّضة اليها؛
- أوصت مجلس الإدارة بتسهيلات ائتمانيّة تتجاوز ١٠٪ من رأس مال البنك واحتياطياته؛
- راجعت مخاطر البلدان والمؤسّسات الماليّة وأوصت مجلس الإدارة بتعديلات للمخاطر الائتمانية الدولية.
- راجعت جميع السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعمليّاته بما في ذلك جميع الصلاحيات اللازمة التي تستلزمها الإدارة التنفيذية في تنفيذ مسؤولياتها ووافقت عليها (باستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجنة معنيّة أخرى تابعة لمجلس الإدارة على النحو المنصوص عليه في تفويض الصلاحيّات في مجلس الإدارة)؛
- تلقّت تقارير عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك وقيّمت مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل الاستراتيجيات المرافقة لها.

- راجعت موازنات المصروفات التشغيلية والرأسمالية للبنك ووافقت عليها. و
- بتّت في جميع المسائل المتعلقة بمباني البنك.

ينبغي على اللجنة التنفيذيّة الاجتماع على الأقلّ ست مرّات في السنة.

عقدت اللجنة الائتمانيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة سبعة اجتماعات قبل ٨ سبتمبر واجتمعت لجنة السياسة والاستراتيجية ثمانية مرات وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول. وبعد ٨ سبتمبر، عقدت اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٣ من الإفصاحات.

٤,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولّى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة في مجلس الإدارة مسؤوليّة تقييم إطار المكافآت والأجور لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والموظّفين، بناءً على أداء البنك وأهدافه على المدى الطويل. إنّ اللّجنة مسؤولة أيضاً عن التوصية بتعيين أعضاء مجلس الإدارة وإعادة ترشيحهم للانتخاب من قبل الجمعيّة العامة، والتوصية بتعيينات الإدارة التنفيذيّة، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بحوكمة البنك، وإجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، إنّ اللجنة مسؤولة أوّلاً عن تولّي المسائل المتعلّقة بالحوكمة. كما أنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على استراتيجيّة استدامة البنك وأدائه (ESG).

إنّ أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مدرجون في القسم ٤ من الإفصاحات، ودور اللّجنة ومسؤوليّاتها وتكوينها ومتطلّبات الانتساب إليها موثّقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن المجلس.

الأنشطة خلال العام

في خلال العام، قامت اللّجنة بالأنشطة الرئيسيّة التالية:

- وافقت على سياسات البنك المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والموظفين؛
- وافقت على استراتيجية البنك لعام ٢٠٢٢ المتعلقة بحوافزالموظفين وإرجاء المكافآت؛
- وافقت على المسائل المتعلقة بخطة الحوافز طويلة الأمد للبنك (LTIS)؛
- راجعت التقييم الذاتي السنوي لأداء المجلس واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛
- راجعت برنامج البنك التدريبي السنوي الخاص بالحوكمة الذي يُعطى لكلّ أعضاء المجلس؛
- راجعت وقيّمت التغييرات في ممارسات حوكمة الشركات الدوليّة والمحليّة التي قد يكون لها تأثير على كيفيّة عمل البنك وإدارته لسياسات الحوكمة، وأوصت بإجراءات تتعلّق بالتغييرات عند الضرورة؛
- راجعت التقرير المستقل لشركة إرنست ويونغ حول سياسات البنك التجاري وممارساته المتعلّقة بالمكافآت وفقًا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي؛
- وافقت على تقرير الاستدامة للبنك لعام ٢٠٢١؛
- وافقت على سياسة الاستدامة الخاصة بالبنك.

ينبغي على اللّجنة الاجتماع على الأقلّ أربع مرّات في السنة. وخلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة خمسة اجتماعات، وتمّ توثيق محاضر هذه الاجتماعات على النحو الواجب.

إنّ تواريخ وتفاصيل حضور اجتماعات اللّجنة مدرجة في القسم ٥,٤ من الإفصاحات.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إنّ المبادئ المتعلّقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واردة في النظام الأساسي للبنك، وميثاق الحوكمة وميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. تأخذ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في عين الاعتبار مسؤوليّات أعضاء مجلس الإدارة ونطاق مهامهم وأداء البنك. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل المكافآت مجالات محددة تتعلّق بأداء البنك على المدى الطويل. بحسب ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، قد تمّ وضع حدّ أقصى للمكافآت السنوية لرئيس مجلس الإدارة ٢,٠٠٠,٠٠٠ ر.ق (مليوني ريال قطري)؛ ولعضو مجلس الإدارة ١,٥٠٠,٠٠٠ ر.ق (مليون وخمسمائة ألف ريال قطري)؛ ومكافآت إضافية لأعضاء مجلس الإدارة المعيّنين في اللجان ٥٠٠,٠٠٠ ر.ق (خمسمائة ألف ريال قطري) بحسب تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨.

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة على سياسة المكافآت السنويّة لأعضاء مجلس الإدارة بما يتفق مع تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي، المبدأ ٧. يجري عرض سياسة المكافآت هذه على المساهمين في اجتماع الجمعيّة العامة للموافقة عليها وإعلانها. ويقوم المجلس بشكلٍ منتظمٍ بتقييم وقياس المخاطر التي ينطوي عليها تحديد الحوافز والتعويضات ودفعها وبمراجعة خطّة المكافآت وفقاً لذلك.

تمّ الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٢ وفقًا للتعميم رقم ٢٠١٤/١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي ويمكن الاطّلاع عليها في القسم ٦ من الإفصاحات، شرط الحصول على موافقة المساهمين عليها في الجمعية العامة.

يمكن الاطّلاع على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية في القسم ٦ من الإفصاحات وقد تمّ تعديلها لتتوافق مع التغييرات في تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقد وافق عليها المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٢.

مكافآت الإدارة التنفيذيّة

توافق لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة أيضاً على خطّة المكافآت السنويّة للإدارة التنفيذية والموظّفين. تحدّد هذه الخطّة هيكليّات التعويضات للإدارة التنفيذيّة والموظّفين، والتي تتّسم بالتنافسيّة بالنسبة إلى السوق وتكافؤ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيّته، وتتوافق مع استراتيجيّة البنك. عام ٢٠١٨، كان البنك التجاري أوّل بنك في قطر يقدّم مكافآت مؤجلة للإدارة التنفيذيّة مع أحكام بحقّ الرجوع عنها في حال سوء النيّة، وذلك تماشياً مع أفضل الممارسات الدوليّة والحوكمة الرشيدة.

المكافآت المرتبطة بالأداء المستدام

وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة السنوية في ١٦ مارس ٢٠٢٢ على سياسة أجور الموظفين المعتمدة مع كافة موظّفي البنك.

وفقاً لهذه السياسة، يستعرض مجلس الإدارة في البنك التجاري بانتظام التعويضات والفوائد للتأكد من:

- الدفع بانصاف وبشكل تنافسي؛
- مكافأة أصحاب الأداء العالي؛
- إدارة المخاطر من خلال:
  - النظر في التوازن بين الراتب والحوافز؛
  - مراعاة التوازن بين الربح والمخاطر والأفق الزمني المرتبط بتلك المخاطر؛ و
  - ربط نسبة من مكافآت موظفي الإدارة العليا مباشرة بأداء البنك على المدى الطويل وبمصالح المساهمين.

بهدف تعزيز الثقافة المستندة على الأداء والاستدامة، وضع البنك التجاري إطاراً متغيّراً للمكافآت يعتمد على بطاقة أداء متوازنة للشركات تشمل مقاييس المخاطر لتحديد مجموع المكافآت. ينبغي تحقيق الحد الأدنى من الأداء المطلوب حتى يتراكم مجموع المكافآت على أن لا يتجاوز الحد الأقصى المتفق عليه. تندرج ادارة خطة الحوافز طويلة الأمد تحت صلاحيات لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتحتّم على الإدارة التنفيذية وكبار الموظفين والوظائف الرئيسية التي تنشأ عنها المخاطر تأجيل جزء من علاواتهم الشخصية، بحيث يؤجل سداد ٥٠٪ من المكافأة الممنوحة على مدى ثلاث سنوات من تاريخ منح المكافأة، مع أحكام الخصم malus والاسترداد clawback .

خطة الحوافز الطويلة الأجل (LTIS)

تماشيًا مع أفضل ممارسات الحوكمة العالميّة الرشيدة، وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ووافق مجلس الإدارة على مواصلة خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك (LTIS). من خلال منح حقوق الأداء - وسيلة لتقديم حوافز طويلة الأجل مرتبطة بالأسهم، تتيح خطة الحوافز الطويلة الأجل للبنك ما يلي:

- تعزيز التزام الموظفين بالعمل نحو الهدف المشترك المتمثل في تعزيز المساهمين
- ربط الدفع المتغير بأداء البنك على الأجل الطويل
- تعزيز الإدارة السليمة للمخاطر من خلال ربط المكافأة لصانعي القرار الرئيسيّين بالأفق الزمني للمخاطر

في إطار خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك، يتعيّن على الإدارة التنفيذيّة وكبار المديرين الآخرين والمخاطرين الرئيسيين تأجيل جزء من مكافآتهم الفرديّة في حقوق الأداء، مع تطبيق أحكام خاصة بالخصم والاسترداد خلال فترة التأجيل التي تبلغ ثلاث (٣) سنوات. ويمكن لموظفي الإدارة المبتدئين والوسطيّين تأجيل طواعيّةً جزء من مكافآتهم في حقوق الأداء تماشيًا مع هيكليّة الخطّة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، في سبيل الاحتفاظ بالموظّفين ذوي الأداء الجيد، وافقت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ووافق مجلس الإدارة أيضًا على مكافأة خاصة في شكل حقوق أداء لموظفي الإدارة المتوسطة والصغرى.

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة لعام ٢٠٢٢ في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ فقرة رقم ٣٩.

إنّ سياسة مكافآت الموظفين السنوية للبنك مدرجة في القسم ٧، (شرط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة للبنك في عام ٢٠٢٣-).

٥. الإدارة التنفيذيّة

يتحمّل مجلس الإدارة المسؤوليّة النهائيّة عن إدارة البنك، إلّا أنّه يفوّض مسؤوليّة إدارة البنك التجاري اليومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وإلى الإدارة التنفيذيّة من خلال الرئيس التنفيذي للمجموعة. يجب أن يكون تفويض الصلاحيات هذه ضمن الحدود المفصّلة في وثيقة تفويض الصلاحيات الخاص بمجلس الإدارة.

تحوي الإدارة التنفيذيّة مجموعة من كبار موظّفي البنك الذين يتمتّعون بأهليّةٍ عاليةٍ ويرأسهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، ويقومون بتنفيذ العمليّات والأنشطة وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيّات والسياسات الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة وهيكليّة مخاطر البنك. تساهم الإدارة التنفيذيّة في تنفيذ نظام الحوكمة بشكل سليم وتطويره وتضمن تنفيذ العمليّات بطريقة فعّالة وآمنة وسليمة، والالتزام بالسياسات والإجراءات الداخليّة السارية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجيّة المعمول بها.

إنّ موجزات تعريفية بالإدارة التنفيذيّة مدرجة في القسم ٨ من الإفصاحات.

ضمانةً لوجود بدلاء رفيعي المستوى ليحلّوا محلّ الأفراد الذين يشغلون حالياً مناصب قيادية أساسية لنجاح البنك، تمّ إدراج قسم يتعلّق بسياسة التعاقب الوظيفي في ميثاق الحوكمة يتناول الآليّة التي يتبعها البنك لضمان توافر واستخدام موظّفين مؤهّلين ومناسبين يتمتّعون بمهارات قياديّة مناسبة لتولّي مناصب قياديّة رئيسيّة داخل البنك. يمكن للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ترشيح من تراه مناسباً لشغل أيّ منصبٍ إداريٍ تنفيذيٍ.

٦. اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية لتولي الإدارة اليومية للبنك. وبناءً على متطلبات الحوكمة وطبيعة الأعمال التي يزاولها البنك، تم تشكيل اثنا عشرة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني، والذي يشمل رئيس اللجنة أو نائبه.

تُلخّص النشاطات الأساسية لهذه اللجان بما يلي:

اللجنة التنفيذية (EXCO)

- يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد / جوزيف أبراهام وتجتمع بانتظام أو حسب ما تقتضيه الأعمال. مهمتها الرئيسية وضع خطط العمل والميزانية السنوية للبنك ومراقبة تطبيقهم.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت اللجنة التنفيذية تسعة اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة المخاطر(MRC)

- تشكّل هذه اللجنة أعلى سُلطة على المستوى الإداري فيما يخص المسائل المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك. وتقدّم التقارير المتعلقة بسياسات المخاطر والمحافظ إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- يترأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيد / أنطونيو غاميز مونوز، وتجتمع اللجنة على الأقل ثماني مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة المخاطر ثمانية اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الموجودات والإلتزامات (ALCO)

- تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بإدارة مخاطر الموجودات والإلتزامات من أجل زيادة القيمة السهمية، وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والالتزام بالأنظمة.
- يترأس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي السيد / ريحان أحمد خان، وتعقد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل الظروف التشغيلية المتقلبة.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة الموجودات والإلتزامات اثني عشر اجتماعاً، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الائتمان (MCC)

- تُعد لجنة الائتمان ثالث أعلى سلطة لإدارة التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر بعد مجلس الإدارة واللجنة الإئتمانية المنبثقة عن مجلس الإدارة. توافق هذه اللجنة على طلبات التسهيلات الائتمانية ضمن حدود صلاحياتها، كما تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبق السياسات المعتمدة. وتراجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة عند الاقتضاء. كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة الإئتمانية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيد / أنطونيو غاميز مونوز. وتجتمع اللجنة عند الضرورة.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة الائتمان خمسين اجتماعاً وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الاستثمارات (ICO)

- تتخذ لجنة الاستثمارات القرارات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الاستثمارية، والتي تهدف إلى تحسين العائدات، والتأكد من أن سجل الاستثمارات يوفّر سيولة احتياطية للبنك ويقلل من مخاطر السوق المرتبطة بطبيعة الاستثمار المستهدف. وتتحمّل لجنة الاستثمارات المسؤولية عن ضمان وجود ضوابط مناسبة لتحدّد بشكل فعال وتقيس وتتابع وتراقب السوق والائتمان والسيولة والمخاطر القانونية والتشغيلية (المعاملات) وغيرها من مخاطر الأوراق المالية الاستثمارية، وما يرتبط بها من أنشطة من المستخدم النهائي على أساس يومي. تتحمّل لجنة الاستثمارات المسؤولية المباشرة أمام لجنة الموجودات والإلتزامات (ALCO)، والمسؤولية عن جميع قرارات الاستثمار الفردي وإدارة المحافظ التي تتخذها لجنة الاستثمارات.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة السيد جوزيف ابراهام / الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء تصويت دائمين.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة الاستثمارات ستة اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC)

- تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بالإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية المتمثلة بخطر الخسارة الناتجة عن اخفاق في الإجراءات الداخلية أو الأشخاص والأنظمة أو عن أحداث خارجية.
- يشغل الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد جوزيف ابراهام منصب رئيس لجنة المخاطر التشغيلية، فيما يشغل رئيس قطاع المخاطر السيد/ أنطونيو غاميز مونوز منصب نائب الرئيس.
- يتوجب على لجنة المخاطر التشغيلية أن تجتمع أربعة مرات سنوياً على الأقل خلال عام ٢٠٢٢، وبالفعل اجتمعت لجنة المخاطر التشغيلية خمس مرات وقد تمّ توثيق كافة تفاصيل الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة إدارة مخاطر المنتجات والتغيير (PCRC)

- أنشأ البنك لجنة إدارة مخاطر المنتجات والتغيير عام ٢٠٢٢ بهدف الامتثال لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي.
- يتولّى رئيس قطاع المخاطر السيد أنطونيو غاميز مونوز منصب رئيس لجنة إدارة مخاطر المنتجات والتغيير.
- إنّ لجنة إدارة مخاطر المنتجات والتغيير هي هيئة الحوكمة المعنيّة بمراجعة المنتجات الجديدة أو التغييرات الجوهرية في الخدمات الحالية والتحقق من صحّتها والإشراف عليها. كما هي الهيئة المعنيّة بإدخال أنواع أو أسواق عمل جديدة، وبعمليّات الدمج والاستحواذ.
- أنشئت اللجنة في نوفمبر ٢٠٢٢، واجتمعت مرة واحدة، وتم توثيق محضر هذا الاجتماع حسب الأصول.

لجنة مخاطر التكنولوجيا (TRC)

- إن لجنة مخاطر التكنولوجيا هي أعلى سلطة على مستوى الإدارة المختصة بالمسائل المتعلقة بمخاطر التكنولوجيا التي تواجه البنك، وتقدم تقارير عن جميع السياسات المتصلة بالتكنولوجيا والمسائل المتعلقة بالمحافظ المالية إلى لجنة المخاطر.
- إن لجنة مخاطر التكنولوجيا مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا التي قد تنشأ عبر البنك التجاري. كما أنها مسؤولة عن الموافقة على جميع الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأنظمة، فضلاً عن مراجعة أداء البنك وقدرته على تحمل المخاطر التكنولوجية.
- تشغل السيدة/ ليوني روث ليذبريدج رئيس قطاع العمليات، منصب رئيس لجنة مخاطر التكنولوجيا، والسيد/ أنطونيو غاميز مونوز، رئيس قطاع المخاطر، منصب نائب الرئيس. يجب أن تجتمع لجنة مخاطر التكنولوجيا أربع مرات على الأقل في السنة. خلال العام ٢٠٢٢، عقدت لجنة مخاطر التكنولوجيا اجتماعين وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة أمن المعلومات (ISC)

- إنّ لجنة أمن المعلومات هي أعلى سلطة على مستوى الإدارة في جميع القضايا المتعلقة بأمن المعلومات التي تواجه البنك، وتقدم تقارير عن جميع السياسات المتعلقة بأمن المعلومات وقضايا المحافظ إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- إنّ لجنة أمن المعلومات مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة باستراتيجية أمن المعلومات والسياسات والمخاطر الأمنية للمعلومات التي قد تنشأ في البنك التجاري، وفقاً لتعميم لمصرف قطر المركزي رقم ٤-٢٠١٨ . كما أنها مسؤولة عن الموافقة على كافة الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأنظمة، فضلاً عن مراجعة أداء البنك وقدرته على تحمل المخاطر في مجال أمن المعلومات.
- تتولّى السيدة ليوني ليذبريدج، رئيس قطاع العمليات، رئاسة لجنة أمن المعلومات (ISC)، ويتولى رئيس إدارة أمن المعلومات السيد بنجامين بيستون منصب نائب الرئيس.
- خلال العام ٢٠٢٢، عقدت لجنة أمن المعلومات ثلاثة اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الامتثال (CRC)

تقوم لجنة الامتثال بتسهيل/ مراقبة تنفيذ إطار الامتثال وإدارة مراقبة الجرائم المالية في البنك، بما في ذلك: مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومنع تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الاحتيال ومكافحة الرشوة والفساد، بالإضافة إلى حماية خصوصية البيانات الشخصية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك. وتتولّى الوظائف الرئيسية التالية:

- الإشراف على تنفيذ إطار إدارة الالتزام ومخاطر الجرائم المالية في البنك وتسهيل هذا التنفيذ، بما في ذلك الأنظمة الرئيسية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومكافحة الاحتيال، ومكافحة الرشوة والفساد، ووضع ضوابط حماية خصوصية البيانات الشخصية، وقانون الامتثال الضريبي

للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ المشترك، بالإضافة إلى الحرص على وجود ثقافة قويّة متعلّقة بإدارة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية على نطاق البنك بأكمله؛

- مراجعة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بخصوصية البيانات الشخصية وتوصية لجنة المخاطر والالتزام بالموافقة عليها؛ و
- مراجعة ومراقبة حل المسائل الدقيقة المتعلّقة بالالتزام ومراقبة الجرائم المالية، والحرص على الحد من التعرّض لمخاطر الالتزام والجرائم المالية، ومراجعة الإجراءات المتفق عليها للحد من مخاطر الالتزام والجرائم المالية والتوصية بإعطاء الأولويّة لها.
- يشغل السيد/ عبد الله الفضلي، رئيس ادارة الالتزام، منصب رئيس لجنة الامتثال. إنّ معظم أعضاء اللجنة التنفيذيّة هم أيضًا أعضاء في لجنة الامتثال وخلال عام ٢٠٢٢، اجتمعت لجنة الامتثال اثنتي عشرة مرة، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تشرف لجنة إدارة الأزمات على تطبيق إطار إدارة الأزمات بالبنك واستمرارية العمل. وقد قام البنك التجاري بوضع "خطة الإتصالات في حالات الأزمات" للتأكد من ادارة الأزمات وتم انشاء "فريق إدارة الأزمات" للتصدي للأزمات يعمل كقيادة مركزية في حال حدوث أي أزمة.
- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد/ جوزيف ابراهام. وتشغل السيدة/ ليوني ليذبريدج رئيس قطاع العمليات، منصب نائب رئيس اللجنة.
- راجعت لجنة إدارة الأزمات التحقّق المستمر من اجراءات القدرة على التحمل بما في ذلك، اختبار اجراءات استمراريّة الأعمال، ودورات التعليم الإلكتروني الإلزاميّة المحدثة، ومرونة موقع استمراريّة الأعمال والتحسين، واختبار خطّة استمراريّة الأعمال المتعلّقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك نقل الأعمال إلى موقع آخر failover وإرجاع الأعمال إلى الموقع الأساسي بعد الأعطال failback وتحليل السيناريو.
- خلال العام ٢٠٢٢، ركّزت خطط استمراريّة الأعمال والمرونة على استعداد البنك لكأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، مع مراقبة جميع الإجراءات وعقد اجتماعات تنفيذية مخصّصة.
- خلال عام ٢٠٢٢، عقدت لجنة إدارة الأزمات ستة اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

لجنة الاستدامة (SC)

- إنّ لجنة الاستدامة (SC) هي المسؤولة عن استراتيجيّة البنك المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والأداء وإعداد التقارير.
- يشغل السيد/ أنطونيو غاميز مونوز، رئيس إدارة المخاطر، منصب رئيس لجنة الاستدامة وتشغل رئيسة شؤون الشركة، السيّدة/ ماري تيريز أوجيه منصب نائب الرئيس. يجب أن تجتمع لجنة الاستدامة مرتين على الأقل في السنة. خلال العام ٢٠٢٢، عقدت لجنة الاستدامة اجتماعين وتم توثيق محضريّ هذين الاجتماعين حسب الأصول.

٧. إدارة المخاطر

تطبّق ادارة المخاطر في البنك التجاري مبادئ الحوكمة السليمة للشركات لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، وتحرص على أن تتماشى الأنشطة التي تنطوي على تحمل المخاطر المعقدة مع استراتيجيّة البنك ومستوى المخاطر المقبول تشمل المكوّنات الرئيسيّة لادارة المخاطر ما يلي:

ثقافة المخاطر: القيم المشتركة، والمواقف، والكفاءات، والسلوكيّات في البنك التي تشارك وتؤثّر على ممارسات الحوكمة والقرارات المتعلّقة بالمخاطر لتعزيز ثقافة المخاطر السليمة:

أ. يتولّى مجلس الإدارة الريادة في تحديد الاتجاه العام من خلال تعزيز الوعي حول المخاطر ضمن ثقافة مخاطر سليمة، عبر إبلاغ كلّ الموظّفين بأنّ المجلس لا يدعم الإفراط في المخاطرة، وبأنّ كلّ الموظّفين مسؤولون عن ضمان عمل البنك ضمن الحدود المقررة ومستوى المخاطر المقبول؛

ب. تتولّى الإدارة التنفيذيّة تنفيذ ثقافة المخاطر السليمة وتعزيزها، وتوفّر حوافز تكافئ السلوك المناسب وتعاقب السلوك المُخلّ.

تقبّل المخاطر: المستوى الإجمالي للمخاطر وأنواع المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة مستعدّين لتحمّلها لتحقيق أهداف البنك وأغراضه وخطّته التشغيليّة، بما يتماشى مع متطلّبات رأس المال والسيولة والمتطلّبات الأخرى السائدة.

نظام إدارة المخاطر: السياسات والعمليّات والموظّفون وأنظمة التحكّم المستخدمة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها والإبلاغ عنها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول المحدّد من قبل مجلس الإدارة. تشمل فئات المخاطر التي يغطّيها نظام إدارة المخاطر: رأس المال، وتركيز الائتمان، وسعر الفائدة، والسيولة، والأسواق، والتشغيل، والأمن والتكنولوجيا، والنماذج، واستمراريّة الأعمال، والمخاطر الاستراتيجيّة، ومخاطر السمعة. تعالج لجنة الاستدامة بالبنك المسائل المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

إنّ القيم الأساسيّة للبنك منصوص عليها في ميثاق المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة وفي بيان تقبّل المخاطر، وكذلك في سياسات المخاطر التي تحدّد أنشطة إدارة المخاطر على نطاق المؤسّسة، وتفصّل التنظيم والسلطات والعمليّات فيما يتعلّق بكلّ جوانب إدارة المخاطر.

يقوم نظام إدارة المخاطر في البنك التجاري على ثلاثة خطوط دفاع، وهي:

خط الدفاع الأوّل: وحدات عمل الخط الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. إنّ هذه المجموعات مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تتخذها وتقييمها وإدارتها. وتكون هذه المجموعات المسؤولة الرئيسيّة عن اتّخاذ المخاطر في البنك، وهي مسؤولة عن تنفيذ الضوابط الداخليّة الفعّالة، والحفاظ على المناهج التي تحدد وتقيم وتراقب المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخفّف من حدّتها بما يتماشى مع مستوى المخاطر المقبول وحدود المخاطر التي يضعها البنك.

خط الدفاع الثاني: مهام إدارة المخاطر المستقلّة. تتضمن مهام إدارة المخاطر المستقلّة الاشراف على عمليّات اتخاذ المخاطر، وتقييم المخاطر بطريقة مستقلّة عن وحدات أعمال الخطّ الأمامي أو الوظائف التي تنشأ عنها المخاطر. ان إدارة المخاطر المستقلّة تعتبر مكمّلة لأنشطة الامتثال والرقابة التي تقوم بها وحدات الخطّ الأمامي من خلال مسؤوليّاتها في المراقبة والإبلاغ، بما في ذلك الامتثال لمدى تقبّل المخاطر من جانب البنك. تساهم مهام إدارة المخاطر المستقلّة في اتخاذ القرارات الرئيسيّة المتعلّقة بالمخاطر، وهي مسؤولة عن تحديد المخاطر الإجماليّة والناشئة على نطاق المؤسّسة وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها.

في البنك التجاري، تتولّى مهامّ إدارة المخاطر المستقلة كلٌّ من وحدة إدارة المخاطر التي يرأسها المدير العام التنفيذي- رئيس قطاع المخاطر، ووحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي يرأسها مساعد مدير عام أول- رئيس الالتزام.

خط الدفاع الثالث: مهام التدقيق الداخلي. توفّر مهام التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً للمجلس حول جودة الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخليّة وفعاليّتها. كما وتتولّى مهامّ التدقيق الداخلي وحدةُ إدارة التدقيق الداخلي التي يرأسها رئيس التدقيق الداخلي.

كجزءٍ من الإطار العام للحوكمة، يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على إطار متين لإدارة المخاطر، يشمل: ثقافة مخاطر قويّة؛ تقبّل للمخاطر من خلال بيان متطوّر لتقبّل المخاطر؛ ومسؤوليّات محدّدة لإدارة المخاطر ومهام المراقبة. يجوز لمجلس الإدارة تفويض جزء من مهامه إلى اللجان المنبثقة عنه (بما فيها لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة واللّجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة) عند الاقتضاء.

تمّ تفويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بمهام الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة وأدرجت مسؤوليّاتها في القسم ٤,٢.

يتحمّل رئيس قطاع المخاطر المسؤوليّة الرئيسيّة عن الإشراف على تطوير مهام إدارة المخاطر المستقلّة للبنك وتنفيذها. وهي تشمل من بين أمور أخرى، التعزيز المستمرّ لمهارات الموظّفين وتحسين أنظمة إدارة المخاطر والسياسات والعمليّات والنماذج الكميّة والتقارير اللاّزمة بما يضمن قدرات قويّةً وفعّالةً لإدارة المخاطر بما يكفي لدعم أهداف البنك الاستراتيجيّة بشكلٍ كاملٍ وجميع أنشطته التي تنطوي على المخاطرة.

قام البنك بتعزيزالضوابط والإجراءات في مجالات إدارة المخاطر عبر تطبيق ديناميكية تقبّل المخاطر وتأمين إدارة أفضل للمخصصات الحالية والمتوقعة، ومعالجة مسائل تتعلّق بأمن المعلومات في إطار استراتيجيّة الرقمنة وتقديم تحديثات تتعلّق بتلبية أهداف البنك الاستراتيجيّة المتعلقة بالمخاطر.

إنّ لجنة إدارة الائتمان هي اللجنة المركزيّة التي تتمتّع بصلاحيات أوسع متعلّقة بائتمان العملاء تغطي أداء الاعتمادات، والانخفاضات، والمخصصات والاستثناءات / شطب الديون.

تعالج لجنة الاستدامة بالبنك التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر المسائل المتعلّقة بالاستراتيجيّة والأداء وإعداد التقارير عن القضايا المتّصلة بالمخاطر المناخيّة (البيئيّة) والاجتماعيّة (البشريّة) والحوكمة.

يتمّ إطلاع مجلس الإدارة أو لجانه الفرعيّة بانتظام على كلّ المخاطر الرئيسيّة التي يواجهها البنك.

بشكلٍ عام، يتوافق إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإداريّة المتعلّقة بإدارة المخاطر في البنك التجاري بشكلٍ جيّدٍ مع الممارسات الرائدة العالميّة ومع توصيات لجنة بازل والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

٨. أمن المعلومات

تقع مسؤوليّة أمن المعلومات على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة، وتشكّل جزءً لا يتجزأ من حوكمة مؤسساتية شفافة. بشكلٍ عام، يُتوقّع من مجالس الإدارة أن تجعل من أمن المعلومات جزءً لا يتجزّأ من الحوكمة بحيث يكون مدمجاً في العمليّات القائمة لإدارة موارد تنظيميّة حسّاسة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية والتزاماً بتعميم رقم ٤-٢٠١٨ الصادر عن مصرف قطر المركزي، تمّ تفويض لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة مهمة الرقابة على مخاطر البنك المرتبطة بالأمن السيبراني.

إن أعلى سلطة على مستوى الإدارة في جميع القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني هي لجنة أمن المعلومات، وهي مسؤولة عن التعامل مع الأمور المتعلقة باستراتيجية أمن المعلومات وسياساته ومخاطر أمن المعلومات التي قد تنشأ في بيئة البنك التجاري، فضلاً عن مراجعة أداء قدرة البنك على أمن المعلومات.

تشمل المسؤوليات المحددة للجنة أمن المعلومات ما يلي:

- الإشراف وتسهيل تنفيذ إطار إدارة مخاطر أمن المعلومات في البنك.
- المراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة على سياسة مخاطر أمن المعلومات وبيانات تقبل مخاطر أمن المعلومات.
- مراجعة واعتماد القرارات الإستراتيجية الجوهرية فيما يتعلق بأمن المعلومات.
- مراجعة ومراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية والتأكد من تخفيف إحتمال تعرض أمن المعلومات للمخاطر.
- التأكد من وجود ثقافة قوية لإدارة مخاطر أمن المعلومات في جميع أنحاء المؤسسة.
- مراجعة تقارير التدقيق الخارجي والداخلي لمخاطر أمن المعلومات التي يواجهها البنك التجاري والتأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلات التي تم إبرازها في هذه التقارير.

لا تتوقّف فوائد أمن المعلومات الجيّد على انخفاض المخاطر أو تدنّي الآثار الناجمة عن أيّ خطأ ما فحسب، بل يتخطاها لتحسين السمعة ورفع مستوى ثقة الآخرين ممن يتعامل البنك معهم، كما يمكنه أن يحسّن الكفاءة من خلال تجنّب هدر الوقت والجهد للتعافي من حادث أمني. إنّ بناء ثقافة أمن المعلومات في البنك أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية البنك، وقد طُلب من جميع الموظفين إكمال دورة تدريبية إلكترونية إلزامية خلال عام ٢٠٢٢ تشمل التوعية حول التهديدات مثل التصيد الاحتيالي والبرامج الضارة/الفيروسات وحماية البيانات. كما تلقى المجلس تدريباً في مجال الأمن السيبراني في عام ٢٠٢٢ وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي ٤-٢٠١٨.

وقد استمرت التهديدات بالتزايد في القطاع المالي داخل قطر وفي جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٢ نتيجة التقنيات الجديدة والنمو المستمر للعالم الرقمي المترابط، أمّا التهديدات التي شهدت أكبر زيادة في عام ٢٠٢٢ فهي التصيد الاحتيالي، وهجمات سلسلة التوريد وهجمات حجب الخدمة والجرائم الإلكترونية، وبرامج الفدية.

على الرغم من التهديدات المتزايدة، إن البنك التجاري في وضع قوي يسمح له بمكافحة هذه التهديدات، مع تعزيز قدرات أمن المعلومات والضوابط الأمنية التي تم تنفيذها في عام ٢٠٢٢ عبر استراتيجية أمن المعلومات. وقد تم إثبات المكانة القويّة من قبل العديد من الأطراف الخارجيّة بما في ذلك شهادة الامتثال لمعايير أمن بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني (PCI DSS) والتدقيق الخارجي ومزود محترف لخدمات الأمن شارك في محاولة اختراق بيئتنا.

٩. الإطار الرقابي لدى البنك التجاري

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق إطار الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة. ويهدف إطار الرقابة الداخلية هذا إلى حماية استثمارات المساهمين وموجودات البنك وضمان موثوقية حفظ السجلات والتقاريرالمالية للبنك التجاري.

تعمل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة على مراجعة فعالية إطار الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري من خلال التقييمات التي تجريها إدارة التدقيق الداخلي وتشمل هذه المراجعة جميع الضوابط المادية، بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر. كما وتأخذ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في الإعتبار نتائج تقييم المدقق الخارجي للبنك، وتقوم اللجنة برفع نتائج هذه التقييمات المتعلقة بمدى فعّالية الضوابط والعمليات الداخلية الحالية إلى مجلس الإدارة.

٩,١ الالتزام، ومراقبة الجرائم المالية

تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الالتزام والجرائم الماليّة المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك،على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الالتزام والجرائم الماليّة مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

تشمل وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية المسؤوليات التالية:

- الحرص على التزام الفروع/الإدارات والموظفين بالقوانين ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل الصادرة والمطبقة في دولة قطر؛
- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة؛
- مراقبة وضمان التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة فرقة العمل للإجراءات المالية ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعقوبات عليها؛
- اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين أداء الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات ومخاطر الاحتيال والرشوة والفساد؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة ودفع الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب؛
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية؛
- ضمان التنفيذ السليم وفي الوقت المناسب لتعزيز العناية الواجبة في المراسلة المصرفية والعملاء ذوي المخاطر العالية؛
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/ ومعايير التقارير المشتركة؛
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيما يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي وومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الاحتيال والرشوة والفساد وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا)/معايير التقارير المشتركة بصورة منتظمة.
- إجراء تقييم للاحتيال والرشوة والفساد في مجالات عالية المخاطر في البنك.
- وضع قواعد وضوابط لمراقبة الاحتيال.
- إعداد إدارة وتحقيقات داخليّة وخارجيّة لمخاطر الاحتيال والرشوة والفساد بما في ذلك الإبلاغ عن المخالفات، و
- ضمان تنفيذ ضوابط البنك لمكافحة غسل الأموال / وتمويل الإرهاب / انتشار أسلحة الدمار الشامل / العقوبات عليها على مستوى المجموعة الشاملة بما في ذلك تقبل المخاطر وتحملها.

كما تقوم وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية بمراقبة الالتزام بشكل مستقل واختبار ومراقبة، وضمان الجودة وتقييمه وتحدد أية مخالفة لأنظمة ومسائل عدم الالتزام. وتقدم نتائج مراجعات الالتزام إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات/الإدارات بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لنواحي التقصير و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال عام ٢٠٢٢، أجرت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية ١٩ مهمة تشمل مراجعة التزام والاختبار والمراقبة وضمان الجودة والمهام الأخرى المخصصة، حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الالتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. ولم تكن لأي من مسائل الالتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير جوهري على مركز البنك المالي.

وشاركت وحدة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في النشاطات التالية:

- تقديم الإرشادات فيما يتعلق بالاستفسارات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الالتزام؛
- تمثيل ادارة الالتزام ومراقبة الجرائم المالية في كافة اجتماعات اللجنة الإدارية؛
- تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي؛
- تولي استفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن وحدات الأعمال؛
- الاستجابة لكل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠٢٢ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك؛
- تقديم التقارير التنظيمية: تم التحقق والرد على كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى؛
- رصد النسب التي يحققها البنك بالمقارنة مع النسب المفروضة من مصرف قطر المركزي؛
- متابعة نتائج الالتزام؛
- متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في تعاميم مصرف قطر المركزي وكتبه؛
- تنسيق تطبيق وتطوير مناهج العناية الواجبة المستمرة، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والعقوبات عليها وفقًا للنهج القائم على تحليل المخاطر؛
- التنسيق مع الشركات التابعة لضمان تلبية متطلبات الإشراف الموحد؛
- تولّي خطة تحويل الالتزام بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية الخمسية؛
- وضع سياسة خصوصية البيانات الشخصية بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية المحلية.

٩,٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة، تسعى إلى تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

ضماناً لاستقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، التي تشمل مهامها أيضًا تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي، وتسمية رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا. في حين أن وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن جميع المجالات الأخرى لعمليّات البنك، قد تنشأ مواقف حيث يكون هناك خلل واضح أو فعلي في الاستقلاليّة والموضوعيّة. في مثل هذه الظروف، يبلّغ رئيس التدقيق الداخلي عن الخلل الظاهر أو الفعلي إلى رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

في إطار الممارسة المهنيّة للتدقيق الداخلي ومن المطالب الإلزاميّة للإطار الدولي للممارسات المهنيّة (IPPF) الصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA) المبادئ الأساسيّة العشرة التالية التي يتعيّن على جميع المدققين الداخليّين والموظّفين الذين يشغلون وظائف التدقيق الداخلي للبنك أن يظهروها:

- إظهار النزاهة
- إظهار الكفاءة والعناية المهنيّة الواجبة
- الموضوعيّة وعدم الخضوع لأيّ تأثير لا داعي له (مستقل)
- التوافق مع استراتيجيّات المنظّمة وأهدافها ومخاطرها
- التمتّع بوضع مناسب وبموارد كافية
- إظهار الجودة والتحسين المستمر
- التواصل بشكل فعال
- توفير ضمان قائم على المخاطر
- التمتّع بالنظرة الثاقبة والاستباقيّة والتركيز على المستقبل
- تعزيز التحسين التنظيمي

حفاظًا على الاستقلالية والموضوعية، لا بدّ لقسم التدقيق الداخلي من أن يتحلّى بموقف محايد وغير متحيز وأن يتجنب أي تضارب في المصالح، ويجب ألا يقوم بإجراء عمليات تدقيق في الحالات التالية:

- أي وضع يتعلق بأحد أفراد أسرة المدقق المباشرين
- أي نشاط سبق للمدقّق أن قام به أو أشرف عليه ما لم تنقضِ فترة معقولة (بحد أدنى سنة واحدة)
- أي نشاط سبق للمدقّق أن قدم خدمات استشارية له ما لم تنقض فترة معقولة (بحد أدنى سنة واحدة)
- أي نشاط يكون للمدقّق سلطة عليه أو مسؤولية عنه
- أي وضع ينطوي على تضارب مصالح أو تحيز آخر أو قد يُستنتج ذلك منه بشكل معقول. يكون تضارب المصالح قائمًا حتى لو لم ينتج عنه فعل غير أخلاقي أو غير لائق. ويمكن أن يؤدي تضارب المصالح إلى نشوء وضع غير ملائم من شأنه أن يقوّض الثقة في المدقق الداخلي

كما وتُعنى إدارة التدقيق الداخلي أمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة بضمان كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط التي تصب نهايةً بتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك. وتعتمد الإدارة خطة تدقيق داخلي مبنية على فهم المخاطر، وترتكز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليته؛
- مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وجودتها؛
- حماية الأصول والإفادة منها؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

طبيعة خدمات التدقيق الداخلي:

- خدمات التأكيد: فحص موضوعي للأدلّة بغرض تقديم تقييم مستقل لعمليّات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة للمؤسسة. قد تشمل الأمثلة مهام ماليّة، والأداء، والامتثال، وأمن النظام، ومهام العناية الواجبة.
- الخدمات الاستشاريّة: أنشطة استشاريّة وأنشطة خدمة العملاء ذات الصلة التي يتم الاتفاق على طبيعتها ونطاقها مع العميل، وتهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات حوكمة المنظمة وإدارة المخاطر والرقابة من دون أن يتولّى المدقق الداخلي مسؤوليّة الإدارة. تشمل الأمثلة المشورة والنصيحة والتيسير والتدريب.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص النقاط التالية:

- إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق، بما في ذلك:
  - إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المنطقة قيد المراجعة؛
  - دعم البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها وضمان النمو المستمر؛
  - تقييم فعالية إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لرفع مستواها.
- إجراء عدة تقييمات بشكلٍ مستقل لفحص جودة المحافظ الائتمانية للبنك. وقد تشكّل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي بغية مراجعة الملفات الائتمانية.

- توفير الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك، بما في ذلك إجراء مراجعات خاصة للمشاريع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيّتها، وتُحجِم عن تولّي مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها، مع الإشارة إلى أنه عندما يُطلب من التدقيق الداخلي تقديم المشورة أو مدخلات استشارية، أو المشاركة في اللجان التوجيهية لمشروع، أو عندما يكون من المتوقع أن يكون لها أدوار و / أو مسؤوليات تقع خارج نطاق التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى عمليات التدقيق المنتظمة في إطار خطة التدقيق، فإنّ ذلك لا يؤدّي إلى المساس باستقلالية التدقيق الداخلي، ولا يمنع التدقيق الداخلي من تقديم توصيات مستقبلية تتعلق ببيئة الرقابة على تلك الأنظمة والعمليات وغيرها التي قدّم فيها التدقيق الداخلي مدخلات ما قبل التنفيذ؛ و
- تولي بعض المهام التي تظهر بشكلٍ مفاجئ كالتحقيق في عمليات الاحتيال، وغيرها من المهام حين يقتضي الأمر، وذلك بتفويضٍ من لجنة التدقيق أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك التنفيذية بهدف الإضاءة على المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو مستوى الالتزام بها. ورغم رفع بعض التوصيات، لم تسجّل أية حالات عدم التزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي للبنك عمومًا. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم الواردة سابقًا ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجّل أية مخاطر أساسية أو مَواطن ضعف أو حالات عدم التزام تتعدّى مستوى تحمّل المخاطر في البنك.

ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٢، أصدرت الإدارة عدد ٣٢ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقات وقدمتها إلى لجنة التدقيق. وقد شملت هذه التقارير أكثر من ١٣٤ وحدات ضمن قائمة البنك "للوحدات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات، بما في ذلك أغلب فروع البنك، في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وقد تم تقديم ومناقشة كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير في اجتماعات لجنة التدقيق، وقد عقدت هذه اللجنة أربعة عشر اجتماعًا في عام ٢٠٢٢. وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب، بحيث لا تكون لجنة التدقيق ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة إذا لزم الأمر.

ضمّنت الإدارة رئيس التدقيق الداخلي وستة عشر مدققاً في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

٩,٣ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تقوم الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، بتعيين المدقق الخارجي للبنك سنوياً، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

وقد وافق المساهمون على إعادة تعيين شركة "إرنست آند يونغ" (سجل المدققين في قطر رقم ١١٤) لتولي التدقيق الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠٢٢ خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك التجاري المنعقد في ١٦ مارس ٢٠٢٢. وقد بلغت رسوم المدقق الخارجي السنوية لعام ٢٠٢٢ مبلغ وقدره ٧٦٠,٠٠٠ ر.ق (سبعمائة وستون ألف ريال قطري).

توكل للمدقق الخارجي مهمّة تدقيق البيانات المالية للبنك، على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبحسب هذه المعايير، على المدقق الخارجي التقيّد بالمتطلبات الأخلاقية، وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أية أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

ينشر تقرير المدقق المستقل الى المساهمين في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢.

أعضاء مجلس الإدارة

١	٢	٣
٤	٥	٦
٧	٨	٩

١. **الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني**
الرئيس

٢. **السيد/ حسين إبراهيم الفردان**
نائب الرئيس
(ممثلاً لشركة الفردان للاستثمار)

٣. **سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية**
عضو

٤. **السيد/ عمر حسين الفردان**
العضو المنتدب

٥. **سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي**
عضو
(ممثلاً لشركة قطر للتأمين)

٦. **الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني**
عضو

٧. **سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي**
عضو

٨. **سعادة السيد/ بدر عمر الدفع**
عضو

٩. **السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي**
عضو

الإفصاحات

ا. أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين لأول مرة	١٩٩٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	١,٦٤٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦٦,٤٨٧,٧٠٥ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	١,٦٩٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٨,٤٨٧,٧٠٥ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-٢,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة قطر حاصلاً على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية؛
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- شركة عبدالله بن علي وشركاه للاستثمار العقاري
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد.
- مالك شركة فيستا التجارية؛
- شريك في شركة انتغرايتد انتليجنس سرفيسز؛
- شريك في شركة الأهم؛
- شريك في سمارت لايت أند كنترول
- شريك في محطة بترول الصقر
- شريك في فندق شذا
- شريك في ذي ديابيتيس هوسبيتال

شركة الفردان للاستثمار

نائب رئيس مجلس الإدارة

(يمثلها: السيد/ حسين إبراهيم الفردان)

(ممثل غير مستقل وتنفيذي وتم تعيينه في عام ١٩٧٥)

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	١,٧٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	١,٧٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٠,٨٧٦,٦٩٠ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-

خبرة الممثل والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان؛
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين؛

سعادة السيد/ عبد الرحمن بن حمد العطية

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٢٦٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠,٥١٠,٩٠٨ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٢٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٠,١١٨,١٣٤ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	+٣٩٢,٧٧٤ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (من من جامعة ميامي / فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية))؛
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي – عمّان، الأردن؛
- المندوب الدائم لدولة قطر لدى اليونسكو؛
- الأمين العام السابق للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- وكيل وزارة الخارجية السابق؛

- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان واليمن وسويسرا وجيبوتي؛
- المندوب الدائم السابق للدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف وروما وباريس)؛
- عضو سابق في مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضوسابق في مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية.
- حاصل على العديد من الأوسمة من فرنسا وإيطاليا واليمن والسودان وحائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز؛
- حائز على جائزة الدولة التقديرية؛
- وزير دولة.

السيد/ عمر حسين الفردان

العضو المنتدب

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٠٢
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وتنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٠,٢٥٪ ١٠,٢١٨,١٣٠ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٠,٢٥٪ ١٠,٢١٨,١٣٠ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج من جامعة ويبستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية؛
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركاتها التابعة في قطر وسلطنة عمان؛
- عضو مجلس إدارة الفردان للمجوهرات والفردان للاستثمار والفردان للخدمات البحرية في قطر؛
- رئيس مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا.
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- العضو المنتدب لشركة مرسى عربية.
- عضو المجلس الاستشاري لهيئة مركز قطر للمال.
- عضو مستشار في مجلس إدارة مركز قطر للمال؛
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري؛
- عضو مجلس أمناء جامعة حمد بن خليفة
- عضو جمعية رجال الأعمال القطريين وعضو مؤسّس لجمعيّة فنادق قطر.

سعادة السيد/ بدر عمر الدفع

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠٢٠
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية الدولية العامة من جامعة جونز هوبكنز ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ويسترن ميشيغن في الولايات المتحدة؛
- المبعوث الخاص لوزير الخارجيّة لشؤون التغير المناخي والاستدامة.
- المفوض العام لإكسبو الدوحة ٢٠٢٣؛
- المدير التنفيذي للتحالف العالمي للأراضي الجافة؛
- شغل منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مدير تنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
- شغل منصب سفيرا لدى الولايات المتحدة ومراقب دائم لدى منظمة الدول الأمريكية وسفير لدى المكسيك؛
- عمل سفيراً لدى الاتحاد الروسي وفرنسا ومصر وإسبانيا واليونان وفنلندا ولاتفيا وإستونيا وليتوانيا من بين دول أخرى.

الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٠,٢٥٪ ١٠,١١٨,١٣٠ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٠,٢٥٪ ١٠,١١٨,١٣٠ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- أكمل تعليمه بمنحة من مؤسسة فولبرايت من جامعة كولورادو بولدر؛
- تخرّج من جامعة تولسا في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة مهندس بترول؛
- حاصل على ماجستير العلوم في إدارة البناء من جامعة باث بالمملكة المتحدة.
- حاصل على درجة الدكتوراه في تمويل المشاريع من جامعة ليدز بالمملكة المتحدة؛
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية؛
- عضو مجلس إدارة شركة اعمال؛
- رئيس مجلس إدارة شركة الوطنية الدولية القابضة.
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة نماء العقارية؛
- رئيس مجلس إدارة كابستون للعقارات؛
- رئيس مجلس إدارة الجمعية القطرية للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة نادي قطر للبترول؛
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة الشيخ فيصل بن فهد آل ثاني الخيرية؛
- عضو في رابطة رجال الأعمال القطريين؛
- التحق بشركة قطر للبترول في عام ١٩٨٧ – ٢٠١٧؛
- عمل سابقًا في عدة شركات: شركة شل من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، وشركة قطر للبترول من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧، وشركة اركو بتروليوم من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، وشركة (BP) من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، شركة أناداركو للبترول من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وشركة ميرسك قطر للبترول من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧.

السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٤
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري
عدد ونسبة الأسهم المملوكة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لا يمتلك أي سهم بالبنك التجاري
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرج من جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عامًا في القطاع المصرفي؛
- تقلّد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس قطاع المخاطر؛
- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك ألترناتيف في تركيا؛
- عضو مجلس محافظي سيدرا للطب
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛
- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق في مجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

شركة قطر للتأمين

عضو

(يمثلها: سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي)

(الممثل مستقل وغير تنفيذي، وتم تعيينه في عام ٢٠١٨)

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٣٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٤,١١٥,٩١٩ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٥٨٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٣,٥٧٩,٠٢٦ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-٩,٤٦٣,١٠٧ سهماً

خبرة الممثل والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة؛
- وكيل الوزارة – بدرجة وزير – وزارة المالية؛
- رئيس مجلس إدارة الشركة العمانية القطرية للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة - شركة قطر للتأمين؛
- عضو مجلس إدارة مصرف قطر المركزي؛
- عضو اللجنة الإدارية لصندوقي الاقصى والقدس " البنك الاسلامي للتنمية – جدة – "
- عضو سابق في مجلس الشورى، وهيئة قطر للأسواق المالية، ومؤسسة حمد الطبية.
- رئيس مجلس الإدارة السابق للبنك التونسي القطري، ونائب رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة، ونائب رئيس الهيئة العامة للتقاعد.

سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي

عضو

تاريخ التعيين لأول مرة	٢٠١٧
انقضاء مدة العضوية الحالية	٢٠٢٢
التصنيف في مجلس الإدارة	غير مستقل وغير تنفيذي
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٣٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٤,٢٠٤,٠٠٠ سهماً
عدد ونسبة الأسهم المملوكة	٠,٣٥٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٤,٣٠٤,٠٠٠ سهماً
٢٠٢٢ مقارنة ب ٢٠٢١	-١٠٠,٠٠٠ سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة دبلوم في الاقتصاد الدولي من جامعة عين شمس؛
- عضو سابق في مجلس الشورى.
- عضو مجلس إدارة شركة الدار لأعمال التبادل (٢٠١٨).
- مدير ومالك شركة قطر للرخام والفسيفساء الإسلامية وشركة أمبيكس.
- التحق ببنك قطر الوطني في عام ١٩٩٤ وعمل في عدة مناصب هي: أمين صندوق، موظف مسؤول، مساعد مدير فرع، مدير فرع، مدير فرع المجموعة، مدير فرع الشركات.

٢. التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

٢,١ التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة

يتم تقييم مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير: هيكلية المجلس؛ اجتماعات المجلس؛ رئاسة المجلس؛ التدريب والتطوير؛ تخطيط التعاقب الوظيفي والحوافز؛ أمانة السرّ؛ التفاعل مع الإدارة التنفيذية؛ استراتيجية البنك؛ الإدارة؛ الإشراف على وظائف المراقبة؛ الإبلاغ المالي/الإفصاح.

يتضمن التقييم ٤٧ بياناً حول مجلس الإدارة. وكل بيان صيغ بطريقة إيجابية، على سبيل المثال: " لدى المجلس الحيّز الصحيح بما يحويه من توازنٍ وتناغم بين المهارة والخبرة والخلفية لضمان الفعالية المثلى"، ثم يقوم أعضاء المجلس بتقييم كل بيان على النحو التالي:

- ٥ = موافق تماماً
- ٤ = موافق
- ٣ = محايد/ غير متأكد
- ٢ = غير موافق
- ١ = غير موافق على الإطلاق

كما يقيم مجلس الإدارة الأداء العام الشامل للمجلس على النحو التالي:

- ممتاز: الأداء رائع ومتفوق بوضوح - فهو يتجاوز المعايير أو التوقعات بكثير
- جيّد: يفي الأداء بشكل عام بالمعايير أو التوقعات أو يتجاوزها
- متوسط: الأداء مُرضٍ
- غير مُرضٍ / ضعيف: يفشل في تلبية التوقعات

حسب نتيجة الاستبيان، قيّم أعضاء المجلس التسعة الأداء الإجمالي للمجلس بـ "ممتازاً".

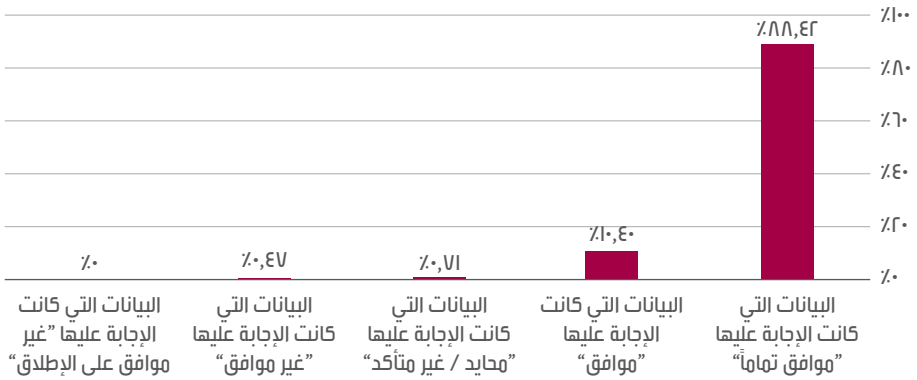

رسم بياني يبين تفاصيل ردود أعضاء مجلس الإدارة التسعة على ٤٧ بيان صيغة بطريقة إيجابية

٢,٢ تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتم تقييم كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على أساس مجموعة من المعايير التي:

١. تنطبق بصفة عامة على جميع اللجان، مثل عمليات اللجنة، ومساهمة أعضاء اللجنة؛ والعلاقة مع الإدارة؛ و
٢. خاصة بعمل اللجان نفسها.

يتبع تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الطريقة نفسها المتبعة لتقييم مجلس الإدارة. كما ويتم تسجيل التقييم بعلامة من ١ إلى ٥ ويتم جمع العلامات نهاية الأمر للحصول على التقييم الإجمالي.

بناءً على الإجابات من خلال الاستبيان:

- قيّم أعضاء لجنة المخاطروالالتزام الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازً"
- قيّم أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازً"
- قيّم أعضاء اللجنة التنفيذية الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازً"
- قيّم أعضاء لجنة التدقيق الثلاثة الأداء الإجمالي للّجنة بـ "ممتازً"

تفاصيل ردود لجنة المخاطر والإلتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٨ بيان)

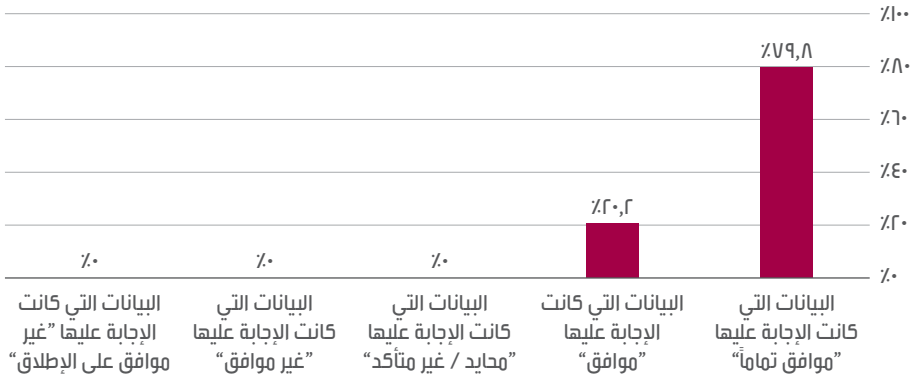

تفاصيل ردود لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٨ بيان)

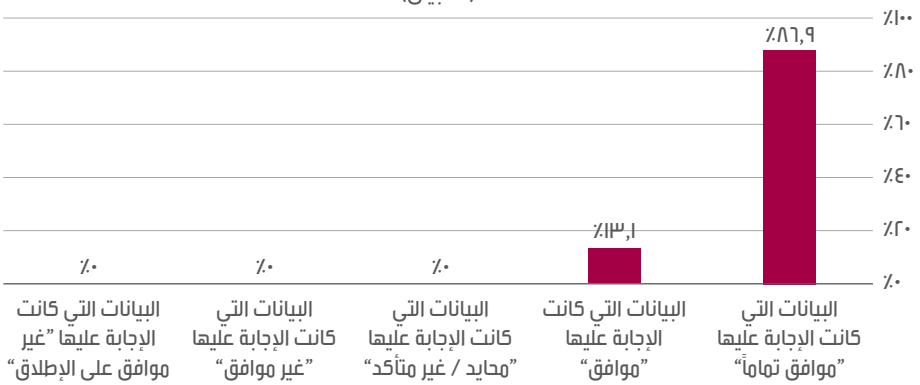

تفاصيل ردود اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٤ بيان)

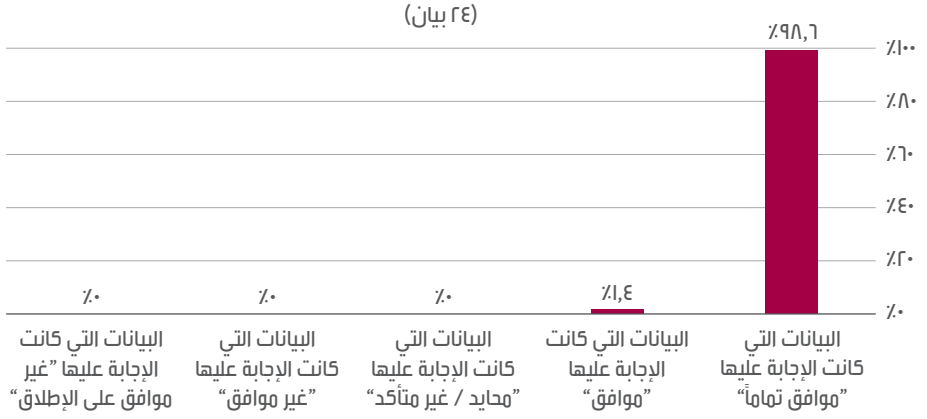

تفاصيل ردود لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
(٢٨ بيان)

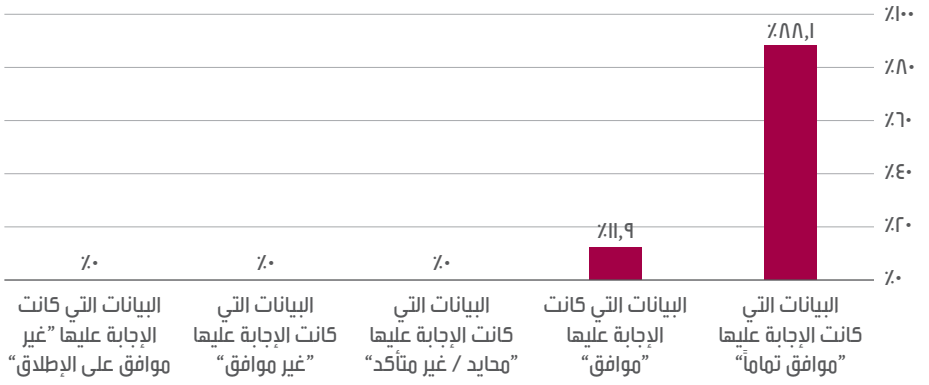

تُظهر الرسوم البيانية تفاصيل الردود على البيانات من أعضاء اللجان

٣. اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها:

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
١٩ يناير ٢٠٢٢	٩
١٦ مارس ٢٠٢٢	٩
٢٠ أبريل ٢٠٢٢	٩
٠٦ يونيو ٢٠٢٢	٩
٢٤ يوليو ٢٠٢٢	٩
١٨ سبتمبر ٢٠٢٢	٩
١٩ أكتوبر ٢٠٢٢	٨
٠٥ ديسمبر ٢٠٢٢	٩

٤. أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

٤,١ أعضاء اللجان ورؤساؤها

اسم عضو مجلس الإدارة	التصنيف في مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة غير مستقل وغير تنفيذي				
السيد/ حسين إبراهيم الفردان (ممثل شركة الفردان للاستثمار)	غير مستقل وتنفيذي	X رئيس اللجنة			X
سعادة السيد/ عبدالرحمن بن حمد العطية	غير مستقل وتنفيذي	X	X		
السيد/ عمر حسين الفردان	غير مستقل وتنفيذي	X			X رئيس اللجنة
سعادة السيد/ بدر عمر الدفع	مستقل وغير تنفيذي			X	
سعادة السيد/ خلف أحمد المناعي (ممثل شركة قطر للتأمين)	غير مستقل وغير تنفيذي		X		
الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني	مستقل وغير تنفيذي			X رئيس اللجنة	
السيد/ محمد إسماعيل مندني العمادي	مستقل وغير تنفيذي		X رئيس اللجنة		X
سعادة السيد/ صالح عبدالله محمد الإبراهيم المناعي	غير مستقل وغير تنفيذي			X	

٤,٢ حضور اجتماع مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل العضو الفردي

اسم عضو مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة*	لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة**	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة***	لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة
	٨ اجتماعات عام ٢٠٢٢	٢٣ اجتماع عام ٢٠٢٢	٤ اجتماعات عام ٢٠٢٢	١٤ اجتماع عام ٢٠٢٢	٥ اجتماعات عام ٢٠٢٢
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	٨	-	-	-	-
شركة الفردان للاستثمار ممثلة بالسيد/ حسين إبراهيم الفردان	٧	٢٢	-	-	٤
سعادة السيد/ عبدالرحمن بن حمد العطية	٨	٢٢	٤	-	-
السيد/ عمر حسين الفردان	٨	٢٣	-	-	٥
سعادة السيد/ بدر عمر الدفع	٨	-	-	١٢	-
شركة قطر للتأمين ممثلة بسعادة السيد/ خلف أحمد المناعي	٨	-	٣	-	-
الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني	٨	-	-	١٤	-
السيد/ محمد إسماعيل مندني العمادي	٨	-	٣	-	٥
سعادة السيد/ صالح عبدالله محمد الإبراهيم المناعي	٨	-	-	١٤	-

* تمّ تشكيل اللجنة التنفيذيّة المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ المتّخذ في ٨ سبتمبر، بحيث جرى دمج لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة السياسة والاستراتيجية المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصبحتا اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة. ان المعلومات المذكورة عن عدد الاجتماعات تتضمن اجتماعات اللجنة الائتمانية ولجنة السياسات والاستراتيجيات (قبل ٨ سبتمبر) و اللجنة التنفيذية (بعد ٨ سبتمبر).

** تمّ تشكيل لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ تاريخ ٨ سبتمبر، حيث تمّ نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ان المعلومات المذكورة عن عدد الاجتماعات تتضمن اجتماعات لجنة المخاطر (قبل ٨ سبتمبر) و لجنة المخاطر والالتزام (بعد ٨ سبتمبر).

*** تمّ تشكيل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٣ لعام ٢٠٢٢ تاريخ ٨ سبتمبر، حيث تمّ نقل مهام لجنة الالتزام من لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ان المعلومات المذكورة عن عدد الاجتماعات تتضمن اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام (قبل ٨ سبتمبر) و لجنة التدقيق (بعد ٨ سبتمبر).

٥. اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضورها

٥,١ لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الاجتماع*	عدد الحاضرين
١٩ يناير ٢٠٢٢	٣
٠٢ فبراير ٢٠٢٢	٣
٢٩ مارس ٢٠٢٢	٣
٢٠ ابريل ٢٠٢٢	٢
٢٤ مايو ٢٠٢٢	٣
٠٥ يوليو ٢٠٢٢	٣
٢٤ يوليو ٢٠٢٢	٣
٢١ سبتمبر ٢٠٢٢	٣
٠٤ أكتوبر ٢٠٢٢	٣
١٩ أكتوبر ٢٠٢٢	٣
٠٢ نوفمبر ٢٠٢٢	٣
٠٩ نوفمبر ٢٠٢٢	٢
٢٣ نوفمبر ٢٠٢٢	٣
٢١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣

* تتضمن اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام قبل ٨ سبتمبر ٢٠٢٢

٥,٢ لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الاجتماع *	عدد الحاضرين
١٦ فبراير ٢٠٢٢	٣
٢٥ مايو ٢٠٢٢	٢
٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣
٠٧ ديسمبر ٢٠٢٢	٢

*تتضمن اجتماعات لجنة المخاطر قبل ٨ سبتمبر ٢٠٢٢

٥,٣ اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الاجتماع *	عدد الحاضرين
١٠ يناير ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
١٠ يناير ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٢٤ يناير ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٩ فبراير ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
٢١ فبراير ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٢١ فبراير (الإئتمان) ٢٠٢٢	٣
٠٧ مارس ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٣
١١ ابريل ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
١١ ابريل ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٢٦ مايو ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
٠٦ يونيو ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٢٠ يونيو ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
٢٠ يونيو ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
٠٥ سبتمبر ٢٠٢٢ (الإئتمان)	٣
٠٥ سبتمبر ٢٠٢٢ (السياسة والاستراتيجية)	٤
١٩ سبتمبر ٢٠٢٢	٣
٠٤ أكتوبر ٢٠٢٢	٣
٣١ أكتوبر ٢٠٢٢	٣
٠٩ نوفمبر ٢٠٢٢	٣
١٤ نوفمبر ٢٠٢٢	٣
٢١ نوفمبر ٢٠٢٢	٢
٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢	٣
١٢ ديسمبر ٢٠٢٢	٣

*تتضمن اجتماعات اللجنة الائتمانية ولجنة السياسات والاستراتيجيات قبل ٨ سبتمبر ٢٠٢٢

٥,٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين
١٧ يناير ٢٠٢٢	٣
٠٧ مارس ٢٠٢٢	٢
٠٨ مايو ٢٠٢٢	٣
٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢	٣
٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢	٣

٦. مكافآت مجلس الإدارة

وفقاً لتقرير البنك السنوي لعام ٢٠٢٢، بلغ مجموع بدلات المشاركة في أعمال مجلس الإدارة ولجانه عام ٢٠٢٢ مبلغاً وقدره ١٨,٥ مليون ريال قطري، على أن توافق الجمعية العمومية عليه (بالمقارنة مع ١٨,٥ مليون ريال قطري في ٢٠٢١).

فيما يلي التفاصيل:

- ٢,٥ مليون ريال قطري لرئيس مجلس الإدارة
- ٢ مليون ريال قطري لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المتبقين

سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

أن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة هي كالتالي (شرط الحصول على موافقة المساهمين في الجمعية العامة):

يوافق مجلس إدارة البنك ("المجلس") بموجب هذا على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التالية:

١. الحوكمة

١,١ على لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة أن توصي بمنح مجلس الإدارة المكافآت السنوية التي يحصل عليها الأعضاء.

١,٢ يوافق مجلس الإدارة على المكافأة السنوية لأعضاء مجلس الإدارة التي تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي، ويوصي بها للحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي للبنك.

٢. المكافآت والحوافز

٢,١ يتم تحديد المكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك من قبل لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بعد تقييم أداء البنك وفقًا للمادة ٣ أدناه.

٢,٢ تحدد المكافأة السنوية لكل عضو من أعضاء المجلس للاشتراك في أي من لجان المجلس بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري لكل عضو. لتجنب الشك، إذا كان عضو مجلس الإدارة عضوًا في أكثر من لجنة مجلس إدارة، فيحق له مكافأة واحدة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٣. تقييم الأداء

عند تحديد مبلغ المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة في المادة ١,١ و ٢,١ أعلاه، يجب على لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة تقييم أداء البنك قياساً على الربحية، والمخاطر، وكفاية رأس المال، والسيولة وقضايا البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأمور الخاصة بالحوكمة والشمول المالي والتحول الرقمي.

٤. الحد الأقصى للمكافأة السنوية

٤,١ يجب أن يكون الحد الأقصى للمكافأة السنوية لرئيس مجلس الإدارة عن المشاركة في مجلس إدارة البنك ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري.

٤,٢ يجب أن يكون الحد الأقصى للمكافأة السنوية لعضو مجلس الإدارة مقابل المشاركة في مجلس إدارة البنك ١,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري. لتجنب الشك، يستثنى من هذا، المبالغ المدفوعة مقابل المشاركة في لجان مجلس الإدارة، إن وجدت، المستحقة والمستحقة الدفع لعضو مجلس الإدارة، والتي يجب أن تكون ثابتة بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري وفقًا للمادة ٢,٢ أعلاه.

٥. الدفعات المسبقة

يجوز لمجلس الإدارة أن يوصي (بشرط موافقة المساهمين اللاحقة) دفع مكافأة مسبقة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة يُطلب منه أن يقضي قدراً كبيراً من الوقت بالنيابة عن مجلس الإدارة في الأعمال المتعلقة بالبنك شريطة أن يخصم المبلغ الذي يتلقاه العضو من الاجر السنوي المستحق والواجب دفعه إلى هذا العضو في نهاية السنة المالية.

٦. دفع أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

٦,١ يجب ألا تتجاوز القيمة الإجمالية لمبالغ المكافآت المنصوص عليها في المواد من ١ إلى ٥ («مكافأة عضو مجلس الإدارة ») - التي يتلقاها جميع أعضاء مجلس الإدارة بشكل جماعي ٥٪ من صافي الأرباح بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع مدفوعات أرباح لا تقل عن ٥٪ من رأس مال البنك المدفوع.

٦,٢ لا تُدفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

٦,٣ تم وضع السياسة المذكورة أعلاه وفقًا لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤، تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٥/٦٨ المبدأ ٩، وهي متوافقة مع قانون الشركات التجارية (القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥) والنظام الأساسي للبنك.

٧. الاسترداد والخصم

تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة للاسترداد والخصم في حال أن الأساس الذي تم على أساسه منح المكافأة ينطوي على مخاطر عالية غير مقبولة تتجاوز حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

٨. الموافقة والإفصاح عن هذه السياسة

٨,١ يجب مراجعة هذه السياسة سنويًا من قبل مجلس الإدارة، ويجب تقديمها للموافقة عليها سنويًا في الاجتماع السنوي العام للمساهمين المنعقد للنظر في البيانات المالية للبنك والموافقة عليها.

٨,٢ هذه السياسة تحل محل أي من سياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السابقة.

٧. مكافآت الإدارة التنفيذية

تم الإفصاح عن مكافآت الإدارة التنفيذيّة في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، فقرة رقم ٣٩.

مبادئ سياسة المكافآت

إن مبادئ سياسة المكافآت في البنك التجاري، المطبقة على جميع الموظفين (تخضع لموافقة الجمعية العامة للبنك) هي كما يلي:

مبادئ مكافآت البنك التجاري

رؤيتنا: الحفاظ على سياسة مكافآت مسؤولة وقائمة على أساس الأداء ومتوافقة مع مصالح موظّفينا ومساهمينا القصيرة والمتوسّطة والطويلة الأجل.

هدفنا: تحقيق التوازن الصحيح بين تلبية توقّعات المساهمين، ودفع أجور تنافسيّة لموظّفينا، والاستجابة بشكلٍ مناسبٍ للمتطلّبات القانونيّة والتنظيميّة والمبادئ التوجيهيّة.

تهدف مبادئ مكافآت البنك التجاري إلى:

- جذب المهارات وتحفيزهم من دون أيّ تمييزٍ على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- مكافأة العاملين لدينا على التصرّف بمسؤوليّة ومهنيّة تجاه العملاء والمساهمين والمجتمعات التي نعمل فيها.
- مواءمة مصلحة الإدارة والمساهمين من خلال الحرص على اتخاذ الإدارة لقرارات تصبّ في المصلحة الطويلة الأجل للبنك التجاري.
- ربط المكافآت بالأداء والمخاطر على المدى القصير والمتوسّط والطويل.
- تمثيل أفضل الممارسات العالميّة والإقليميّة والتنظيميّة في ما يتعلّق بتصميم وإدارة الأجور والحوافز المتغيّرة.

الحوكمة: إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع إطار مكافآت البنك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة والموظّفين.

تخضع كلّ برامج الحوافز والأجور المتغيّرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويضٍ مناسبٍ إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة.

مواءمة المخاطر: يتمّ أخذ المخاطر ومقاييس الامتثال ذات الصلة في الاعتبار في سياق تقييم الأداء وتخصيص الأجور المتغيّرة. ويشمل تقييم المخاطر لتقييم الأداء والأجور المرتبطة بالأداء كافة أنواع مخاطر البنك (المتعلّقة بالدور) بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة ومخاطر السوق ومخاطر ملاءمة رأس المال. وتتمّ معايرة مقاييس الأداء الجماعي والفردي على المدى القصير والمتوسّط والطويل.

تأجيل تسديد المكافآت: إنّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيّرة هو أحد العناصر التي تمّ تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. ويركّز التأجيل الإلزامي للتسديد على وجود هيكليّة أجور متغيّرة:

- مرنة،
- تبقى مرتبطةً بالأداء،
- تتمتّع بعناصر مهمّة للاحتفاظ بالموظّفين،
- تحفّز الموظّفين على قيادة الأداء المستمر على المدى الطويل من خلال ربط جزء كبير من المكافآت المتغيّرة بالنمو المطّرد لقيمة المساهمين على المدى الطويل.

الاسترداد والخصم: تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بأن تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كلّ خطط الأجور المتغيّرة في حالاتٍ معيّنةٍ تتعلّق بالمخاطر والامتثال ومعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين وفي مسؤولي المخاطر الرئيسيّين.

المبادئ التوجيهيّة لإدارة المكافآت (تعميم مصرف قطر المركزي بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢)
كيفيّة امتثال البنك التجاري

المتطلّبات الرئيسيّة لمبادئ مصرف قطر المركزي	كيفيّة امتثالنا
مبادئ الإدارة	
على مجلس إدارة الشركة أن يشرف بنشاط على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه	• تخضع كلّ برامج الحوافز والأجور المتغيّرة لإشراف مجلس الإدارة ورقابته الصارمة من خلال تفويضٍ مناسبٍ إلى لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة. • تجتمع لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بانتظام لمراجعة الالتزام بالسياسة والإجراءات الخاصة بسداد الأجور وسياسة الأجور المتغيّرة. تشمل إدارة الأجور المتغيّرة ٣ خطوات مختلفة: - موافقة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة على مبادئ تراكم مجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة لأداء الأعمال، بما في ذلك مراجعة المخاطر والتدقيق وتحديد نسبة الدفع لمجموعة المكافآت. - مراجعة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة للتخصيص المقترح للأجور المتغيّرة للرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء الأقسام وكلّ الموظفين. • تتم إدارة سياسة المكافآت للشركات التابعة للبنك التجاري ومراجعتها وفقاً لمبادئ المكافآت المعمول بها في البنك التجاري والصادرة عن مجالس إدارة الشركات التابعة ولجان المكافآت.
على مجلس إدارة الشركة أن يراقب ويراجع نظام المكافآت لضمان عمل النظام على النحو المطلوب	• تتشاور لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مع لجنة المخاطر والالتزام في مجلس الإدارة بشأن مواءمة المخاطر والمكافآت وأيّ تعديلات للمخاطر يتمّ تطبيقها في تحديد مجموعة الأجور المتغيّرة. • تنظر لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة أيضًا في قضايا جوهريّة تثيرها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتنجم عن أعمال التدقيق الداخلي، بما في ذلك الإبلاغ عن نتائج التدقيق الداخلي ذات الصلة المتعلّقة بمسائل المكافآت. • إنّ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولة عن مراجعة سياسة المكافآت وتقديم توصيات بشأنها أقلّه كلّ ثلاث سنوات لضمان بقائها ملائمةً للغرض المنشود. يتمّ إجراء مراجعات منتظمة لصحّة السياسة على أساسٍ سنوي.
يجب أن يكون الموظّفون المنخرطون في الرقابة الماليّة والرقابة على المخاطر مستقلّين وذات سلطةٍ مناسبةٍ، ويجب أن يتمّ تعويضهم بطريقةٍ مستقلّةٍ عن مجالات العمل التي يشرفون عليها ومتناسبةٍ مع دورهم الرئيسي في الشركة	• إنّ الأجور والمزايا الثابتة مصمّمة بشكلٍ تنافسيٍ لجذب الموظّفين ومكافأتهم بناءً على مهاراتهم وخبراتهم، في حين أنّ المكافآت المتغيّرة مصمّمة لاستبقاء أصحاب المواهب ولمواءمة المكافآت مع الأداء والمخاطر التي يتعرّض لها البنك. • تراجع وتحدّد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة المكافآت الثابتة والمتغيّرة لكلّ الموظفين الذين يتولّون مناصب تدقيق. ويتمّ تحديد مكافأة وظيفة الرقابة بشكلٍ مستقلٍ عن خطوط العمل التي تشرف عليها هذه الوظيفة.

مبادئ المواءمة	
يجب أن تستند قواعد المكافآت والحوافز إلى تقييم الأداء بما في ذلك المعايير المالية وغير المالية.	• ترتبط المدفوعات المتغيّرة بنظام تقييم الأداء لكافة الموظفين بما في ذلك مراجعة الأداء المنتظمة والملاحظات الشفافة. تختلف مدفوعات المكافآت المتغيرة الفردية كل سنة بحسب الأداء المالي للمجموعة ووحدة الأعمال، والإلتزام بالأخلاقيات المهنية للبنك التجاري، والالتزام بمعايير المخاطر والامتثال، إلى جانب إنجاز الأهداف غير المالية مثل مبادرات التحوّل الرقمي والمبادرات المؤسسية المتعلقة بالتدابير البيئية، والاجتماعية، وتدابير الحوكمة، حسبما ينطبق على الدور.
يجب أن تكون مكافآت كلّ الموظّفين مصمّمةً بحيث تعزّز الإدارة السليمة للمخاطر وتكون معدّلةً لكافة أنواع المخاطر	• يتمّ تضمين مؤشّرات المخاطر في سجلّ أداء المجموعة المحدّد في بداية كلّ سنة في الخطّة وفي مؤشّرات أداء كلّ الموظّفين. • في نهاية كلّ سنة في الخطّة، يراجع مجلس الإدارة الأداء الفعلي لمجموعة البنك التجاري مقابل مقاييس سجلّ الأداء - بما في ذلك مقاييس المخاطر والامتثال. • يشكّل تقييم أداء المجموعة بالإضافة إلى نتائج التقييم الناجمة عن وظائف الرقابة - المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي - أساساً لقرار مجلس الإدارة بشأن المكافآت المتغيّرة.
يجب أن تكون جداول مدفوعات المكافآت حسّاسةً للأفق الزمني للمخاطر ويجب أن تكون الحوافز تناسبيّةً مع الإنجاز الطويل الأجل	• إنّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت المتغيّرة هو أحد العناصر التي تمّ تنفيذها بهدف ضمان إدارة حكيمة للمخاطر. • بالنسبة إلى الموظّفين الذين يُعتبرون من كبار المدراء أو مسؤولي المخاطر الرئيسيّين، يتمّ التأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت لنسبة تصل إلى ٥٠٪ من الأجور المتغيّرة. ويتمّ تأجيل تسديد جزءٍ كبيرٍ من المكافآت المؤجّلة - تحدّده كلّ سنة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة - لمدّة ٣ سنوات على الأقلّ من تاريخ منح المكافأة. • تقوم لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بانتظام بمراجعة وتحديد فئة الموظّفين الذين يسري عليهم التأجيل الإلزامي، وكميّة المكافآت المتغيّرة التي تخضع للتأجيل، والفترة الزمنيّة التي يحدث خلالها التأجيل، بما يلبّي دائماً المعايير التنظيميّة ومعايير أفضل ممارسات الإدارة.
يجب أن يكون مزيج النقد وحقوق الملكيّة وأشكال المكافآت الأخرى متّسقاً مع مواءمة المخاطر	• يتم تسديد المدفوعات المتغيّرة كمزيجٍ من النقد والنقد المؤجّل التسديد والمشاركة الإلزاميّة في خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري (المرتبطة بالأسهم). • يتعيّن على الموظّفين الخاضعين للتأجيل الإلزامي لتسديد المكافآت أن يشاركوا في خطّة الحوافز الطويلة الأجل للبنك التجاري، وذلك لضمان استمراريّة المواءمة بين مصالح الرئيس التنفيذي للمجموعة واللجنة التنفيذيّة وكبار المدراء أو مسؤولي المخاطر الرئيسيّين وبين مصالح المساهمين.
يجب أن تكون الحوافز حسّاسةً للمخاطر على المدى القصير والمتوسّط والطويل	• تسمح أحكام الاسترداد والخصم الخاصة بالبنك والمطبّقة على المكافآت المتغيّرة للجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة بأن تحدّد، عند الاقتضاء، تعديل أو إلغاء العناصر المكتسبة بموجب كلّ خطط الأجور المتغيّرة في حالاتٍ معيّنةٍ تتعلّق بالمخاطر والامتثال ومعايير السلوك الخاصة بالمدراء المشاركين والمخاطرين الرئيسيّين.

مبادئ المشاركة	
على البنوك أن تفصح عن معلوماتٍ واضحةٍ وشاملةٍ وفي الوقت المناسب حول ممارسات المكافآت الخاصة بها، من أجل تسهيل المشاركة البناءة لكافة أصحاب المصالح	• تبلغ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ومجلس الإدارة عن مبادئ المكافآت في تقرير حوكمة الشركات السنوي، وفقاً للمادة ٤ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق الماليّة. تُعرض مبادئ المكافآت على المساهمين في اجتماع الجمعيّة العامة العاديّة للموافقة عليها سنويًا وفقًا للمادة ٨,١١ من نظام حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق الماليّة، ويتمّ توفيرها بشكلٍ علنيٍ أيضاً على الموقع الإلكتروني للبنك التجاري. • يفصح البنك التجاري لمصرف قطر المركزي عن تفاصيل مكافآت الأجور المتغيّرة التي تتمّ لصالح الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء العامين التنفيذيّين سنويًا، وذلك للمراجعة قبل تسديد أيّ مدفوعات من هذا القبيل.

٨. بيانات أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد/ جوزيف أبراهام

الرئيس التنفيذي للمجموعة

يملك ٢,٩٢٨,٠٠٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- انضم إلى البنك التجاري في يونيو ٢٠١٦ وتم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة؛
- وقبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب الرئيس التنفيذي في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية في جاكرتا، إندونيسيا لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١٦)؛
- شغل مناصبًا مصرفية دولية وإقليمية متعددة في كل من إندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند، ويمتلك سجلاً حافلاً بالنجاحات في مجال الإدارة العامة، والخدمات المصرفية والاستراتيجية للشركات، وإدارة المنتجات والاستحواذ والتكامل؛
- نائب رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك في تركيا (شركة تابعة مملوكة بالكامل)؛
- عضو مجلس إدارة في البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة؛
- رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ١ المحدودة" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال" (المحدودة).

السيد/ ريحان خان

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد؛
- تلقى تدريبه في "كي بي إم جي" في لندن ونال عضوية معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز؛
- يحمل ٢٣ عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي من جراء العمل في بنك "إتش إس بي سي" في لندن والهند وماليزيا والسعودية؛
- التحق بالبنك التجاري كرئيس للقطاع المالي في ٢٠١٣؛
- عضو مجلس إدارة "أورينت ١" و"سي بي كيو فاينانس" و "سي بي غلوبال تريدينغ" و"سي بي جلوبال ليميتد" و "شركة البنك التجاري للأملاك العقارية ذ. م. م " و"شركة البنك التجاري للتأجير ذ.م.م. سي بي ليسنج كومباني ذ.م.م " و"شركة البنك التجاري للخدمات المالية".

السيد/ راجوشان بودهيراجو

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية الشاملة

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرج من مدرسة المناجم الهندية، وحصل على شهادة بكالوريوس في هندسة النفط؛
- يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في كالكوتا؛
- انضم للبنك التجاري سنة ٢٠١٤ بمنصب مدير عام تنفيذي ورئيس للخدمات المصرفية الشاملة؛
- شغل سابقاً منصب مدير عام تنفيذي، ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في بنك دبي الاسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة؛
- عمل في البنك التجاري سابقاً في منصب مدير عام تنفيذي ومن ثمّ رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ابتداءً من ٢٠٠٨ إلى سبتمبر ٢٠١٢؛
- مدير عام ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين، البنك الوطني العربي، المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٦ ورئيس أصول الأفراد في سبتمبر ٢٠٠٢؛
- عمل في "ستي غروب" في الهند، وسنغافورة وبولندا وهنغاريا لمدة ١٣ عاماً (١٩٨٩ – ٢٠٠٢)؛
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا لميتد"؛
- عضو مجلس إدارة بنك الترناتيف.

الشيخ/ جاسم سعود عبدالعزيز حمد آل ثاني

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع رأس المال البشري

يملك ٧٢٠,٠٠٠ سهم في البنك التجاري.

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- يحمل الشيخ جاسم شهادة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من أتش إي سي-باريس وبكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة قطر؛
- نال الشيخ جاسم خبرة واسعة بقيادة مهام الموارد البشرية بما فيها إدارة عمليات الموارد البشرية في شركة ميرسك- قطر، عقد شراكات مع وحدات عمل تجارية أساسية في ميرسك الدنمارك؛
- تولى الشيخ جاسم قيادة مشروع التقطير في ميرسك؛
- انضم إلى البنك التجاري بعد عمله في شركة نفط الشمال التي تولى فيها منصب مدير العلاقات العامة والاتصالات.

السيد/ بارفيز خان

مدير عام تنفيذي، الاستثمار والاستراتيجية

يملك ١,٨٩٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة أليغار الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- له خبرة تفوق ٢٠ عامًا في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية؛
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتيوت أوف فينانس"؛
- عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوبال.

السيد/ فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الدولية

يملك ٦٣٣,٠٨٤ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حصل السيد/ فهد بادار على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "درهام" في المملكة المتحدة ودرجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" في المملكة المتحدة؛
- انضمّ إلى البنك التجاري كخرّيج جامعي في العام ٢٠٠٠، مرتقيا في مهنته ليصبح مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية في عام ٢٠١١؛
- مصرفي مخضرم مع خبرة تزيد عن ٢١ عام في البنك التجاري، شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي والخدمات المصرفية الدولية، فضلاً عن عددٍ من المناصب العليا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات؛
- بصفته مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية فهو مسؤول عن الإقراض الدولي والعلاقات مع المؤسسات المالية؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد.

الدكتورة/ ليوني روث ليذبريدج

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع العمليات

لا تملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة "سوينبرن" للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في العلوم التطبيقية (الابتكار وإدارة الخدمات) من جامعة "رميت"؛
- انضمّت إلى البنك التجاري كرئيس تنفيذي للعمليات في يوليو ٢٠١٧؛
- أشرفت على سي بي انوفيشين سيرفيسيز التابعة للبنك التجاري؛
- الرئيس التنفيذي السابق لـ بنك ANZ الملكي في كمبوديا من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧؛
- خلال السنوات الخمس عشرة في بنك ANZ، عملت الدكتورة ليذبريدج في مناصب عليا في مختلف الأسواق المتقدمة والناشئة، بما في ذلك كمدير تنفيذي ومدير العمليات ومدير المخاطر؛
- سبق أن كانت مستشاراً إدارياً، حيث قامت بتقديم المشورة للعملاء بشأن الخدمات المالية، قطاع الصناعة التحويلية والاتصالات؛
- الاضطلاع بأدوار تنفيذية في مجال التصنيع في أستراليا وآسيا في مجموعة من المنظمات، وشغلت العديد من المناصب الاستشارية لكل من الحكومة ومنظمات القطاع الخاص؛
- عضو في مجلس ادارة بنك "ألترناتيف" ورئيس لجنة التدقيق والامتثال لمجلس إدارة ألترناتيف بنك؛
- مدير شركة ألترناتيف ليز؛
- عضو في مجلس إدارة "شركة البنك التجاري لادارة الاصول" و"شركة البنك التجاري للأملاك العقارية ذ. م. م" و"شركة البنك التجاري للتأجير ذ.م.م." و"سي بي ليسنج كومباني ذ.م.م".

السيدة/ رنا صلات

مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي

تملك ١٣,٢٨٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- تخرجت من جامعة قطر عام ١٩٩٦ ونالت شهادة في اللغة الإنجليزية؛
- التحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدرّبة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمّت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
- تمت ترقيتها عدة مرات لاحقًا لتشغل المناصب التالية: مدير إدارة المخاطر الائتمانية عام ٢٠٠٣، ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥، ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨، ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩، ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١، ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
- لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛
- تولت منصب رئيس قطاع المخاطر من أبريل ٢٠١٣ حتى يناير ٢٠١٨، حيث يقوم دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعّال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعّال (بما في ذلك المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تحمل المخاطر واللوائح الحكومية؛
- تتولى حاليًا منصب مدير عام تنفيذي، رئيس التدقيق الداخلي المسؤولة عن تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات التدقيق الداخلي ووضعها حيز التنفيذ، فضلاً عن تقديم آراء وتوصيات مهنية مستقلة حول مسائل المخاطر والالتزام ذات الأهمية.

السيد/ شهنواز راشد

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الاستهلاكية

يملك ٣,٠٠٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إدارة الأعمال في جامعة كراتشي؛
- عضو في معهد محاسبي التكاليف والإدارة (FCMA) في باكستان؛
- انضم إلى البنك التجاري في العام ٢٠١٩ حيث تولّى منصب المدير العام لشركة البنك التجاري لخدمات الوساطة – وهي شركة وساطة تابعة مملوكة بالكامل للبنك التجاري؛
- عمل سابقًا في سيتي بنك لمدة ٢٢ عامًا حيث شغل مناصب قيادية مختلفة في أسواق متعدّدة للتجزئة الدولية، بما في ذلك منصب رئيس مبيعات التجزئة ومنتجات الأصول في إندونيسيا وبولندا، ومنصب رئيس التجزئة الإقليمية وتوزيع منتجات الثروة في سنغافورة، ومنصب رئيس القطاع المالي لبنك المستهلك في تايلاندا ورئيس مخاطر المستهلك في باكستان؛

- في أبريل ٢٠٢٢، انتقل إلى البنك التجاري كمدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية للأفراد؛
- عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية وشركة البنك التجاري لإدارة الأصول؛
- عضو مجلس إدارة شركة مصون لخدمات التأمين، قطر.

السيد/ حسين علي العبدالله

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق ورئيس الخدمات المصرفية المتميزة

يملك ٢,٣٦٧ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة كولورادو للمعادن في جولدن بولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (٢٠٠٧) من جامعة قطر، ويعمل حاليًا على إتمام رسالة الماجستير بعنوان "تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي" من المملكة المتحدة؛
- انضم للعمل لدى البنك التجاري في يوليو ٢٠١٧ بمنصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق؛
- قبل التحاقه بالبنك التجاري، شغل منصب المدير العام، الخدمات المصرفية الشخصية (٢٠١٢ – ٢٠١٧) في بنك بروة، الدوحة، قطر؛
- شغل مناصب مختلفة لمدة ١٣ عاماً (١٩٩٩ – ٢٠١٢) في بنك HSBC Middle East Ltd، الدوحة قطر، بما في ذلك منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

السيد/ أنطونيو غاميز مونوز

مدير عام تنفيذي، ورئيس قطاع المخاطر

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة نافارا، ودرجة الماجستير في المالية من معهد IEB (Estudios Bursatiles)، ودرجة عليا في الإدارة من INSEAD International Executive Development، ودرجة عليا في إدارة المخاطر من Instituto de Empresa، مدريد. انضمّ للعمل لدى البنك التجاري عام ٢٠٢١؛
- قبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب رئيس إدارة المخاطر في Banco Santander APAC - هونغ كونغ، حيث تم تكليفه بتأسيس إدارة قويّة للمخاطر في المنطقة؛
- يتمتّع بخبرة ٢٦ عامًا في مجال العمل المصرفي مع خبرة دوليّة كبيرة في مناطق جغرافيّة مثل الولايات المتحدة وبولندا وإسبانيا وأمريكا اللاتينيّة، بما في ذلك مجموعة كاملة من الأعمال في مجال الخدمات المصرفيّة للأفراد وتمويل المستهلكين / السيارات، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، بعد أن شارك في صفقات اندماج واستحواذ مختلفة في الأسواق المتقدمة والناشئة؛
- عضو في مجلس ادارة بنك "ألتيرناتيف"؛
- عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.

السيد/ عبدالله أحمد الفضلي

مساعد مدير عام أول، رئيس الالتزام

لا يملك أية أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة؛
- شغل سابقًا منصب رئيس قطاع رأس المال البشري؛
- انضم للبنك التجاري بمنصب رئيس استراتيجية وعمليات التدقيق الداخلي؛
- قبل الانضمام إلى البنك التجاري، تولى رئاسة التدقيق الداخلي في الشركة المتحدة للتنمية وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للتدقيق في بنك بروة؛
- رئيس لجنة المخاطر والامتثال؛
- مدعو دائم في لجنة التدقيق والامتثال لمجلس إدارة بنك الترناتيف؛
- عضو في مجلس إدارة شركة البنك التجاري لإدارة الأصول ذ.م.م.

السيد/ أيمن قلالة

مساعد مدير عام، رئيس قطاع الاستراتيجية والتحليلات

يملك ٧,٥٠٠ سهماً في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية

- حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC Paris مع تخصّص في إدارة الشؤون الماليّة؛
- انضمّ إلى البنك التجاري في نوفمبر ٢٠١٢، وشملت خبرته مع البنك الخدمات المصرفيّة للشركات والخدمات المصرفيّة الدوليّة والمؤسّسات الماليّة والمبادرات الإستراتيجيّة متعدّدة الوظائف؛

- تولّى منصب مساعد المدير العام، رئيس قطاع الإستراتيجيّة والتحليلات في البنك التجاري في مايو ٢٠٢٢، حيث يشرف على الأنشطة المتعلّقة بالتحليلات في البنك، بالإضافة إلى علوم البيانات ومبادرات ذكاء الأعمال. وتشمل وظيفته وضع استراتيجيّة البنك والتنسيق الاستراتيجي مع الشركات التابعة والزميلة؛
- عمل سابقًا مع شركة مورغان ستانلي في لندن وباريس ضمن أقسام أسواق رأس المال العالميّة والخدمات المصرفيّة الاستثماريّة مع التركيز على حلول الأسهم الاستراتيجيّة ومشتقات أسهم الشركات وعمليّات الدمج والاستحواذ.

٩. هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٦) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك في أي وقت نسبة ٥٪ بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء (أ) جهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة، أو أي من شركاتهما التابعة و(ب) بنك الحفظ أو بنك الإيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار إيصالات إيداع عالمية موافق عليها من قبل الجمعية العامة غير العادية للشركة.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٢ على التعديلات التي طالت النظام الأساسي للبنك لزيادة حد الملكية الأجنبية في البنك من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٧١,٥٨٪، فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ٢٨,٤٢٪.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت نسبة مساهمة شركة قطر القابضة ذ.م.م. ١٦,٦٧٪ من أسهم البنك ولا يمتلك أيّ من الأفراد أو الكيانات الأخرى أكثر من ٥٪ من أسهم البنك بطريقة مباشرة.

١٠. بيانات عامة

إنّ البنك التجاري ملتزم بجميع أحكام تعليمات الحوكمة للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، أما بالنسبة لعدد الأعضاء المستقلّين ضمن أعضاء مجلس الإدارة ولجانه الحاليّين وفقًا للشروط والمتطلبات المعدّلة، سيتم تطبيقها بعد انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد في الجمعية العامة العادية المقبلة في مارس ٢٠٢٣.

١١. تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة البنك التجاري ش.م.ق.ع. («الشركة») وفروعه الموحدة (يشار إليهم معاً «المجموعة») مسؤول عن وضع ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية بمستوى ملائم والمحافظة عليها. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول بشأن موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). تتضمن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية معايير الإفصاح والإجراءات الخاصة بنا والمصممة لتجنب وقوع الأخطاء.

لقد أجرينا تقييمًا حول تصميم ومدى فعالية تطبيق الرقابة الداخلية على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ استنادًا إلى الإطار والمعايير المحددة في ضوابط الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO).

المخاطر المرتبطة بإعداد التقارير المالية

إن المخاطر الرئيسية المرتبطة بإعداد التقارير المالية تتمثل في أن تقدم البيانات المالية عرضًا غير صحيح أو عادل نتيجة لأخطاء غير مقصودة أو متعمدة (احتيال) أو لعدم نشر البيانات المالية بصورة دورية. وينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من المبالغ المدرجة في البيانات المالية أو الإفصاحات المالية على أخطاء (أو إغفالات) مادية. وتكون الأخطاء مادية إذا كانت من المحتمل أن تؤثر، بشكل فردي أو جماعي، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

للحد من التعرض للمخاطر المرتبطة بإعداد التقارير المالية، قامت الشركة بوضع ضوابط للرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف توفير ضمان معقول، وليس مطلق، للحيلولة دون حدوث أخطاء مادية، كما أجرت الشركة تقييمًا لمدى فعالية تصميم ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية بناءً على معايير الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). وتوصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام ضوابط الرقابة الداخلية.

ويتضمن إطار لجنة المؤسسات الراعية التابعة للجنة تريدواي ١٧ مبدأً أساسياً وخمسة مكونات كالتالي:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة المراقبة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة والرصد

لقد تم تحديد وتوثيق الضوابط الرقابية التي تغطي كل من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة.

وكنتيجة لإنشاء ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، قامت الإدارة باعتماد الأهداف التالية لإعداد البيانات المالية:

- الوجود / الحدوث – أن توجد الموجودات والمطلوبات وان المعاملات قد حدثت.
- الاكتمال – تسجل كافة المعاملات وتدرج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ الصحيحة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل صحيح كموجودات أو كمطلوبات.
- العرض والإفصاح – يتم التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بصورة صحيحة.

وبالرغم من ذلك، فإنه من الممكن لأي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن حسن الإدارة أو التطبيق، أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً، وليس مطلقًا، بتحقيق أهداف نظام الرقابة هذا. كما وأن الضوابط والإجراءات أو النظم الخاصة بضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع وقوع كافة الأخطاء أو حوادث الاحتيال. علاوة على ذلك، فإن تصميم نظام الرقابة يجب أن يعكس وجود القيود على الموارد، كما يجب الأخذ في الاعتبار أن تكون المنفعة المكتسبة من هذه الضوابط ملائمة بالمقارنة بتكلفتها.

تركيب نظام الرقابة الداخلية

المهام المضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

الضوابط المضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية يتم تطبيقها من قبل كافة وحدات الأعمال ووحدات البنية التحتية، مع المساهمة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي يتم على أساسها إعداد البيانات المالية. وعليه، فإن الموظفين بمختلف الوحدات والأقسام على مستوى إدارات المؤسسة يشتركون في تنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك حسابات البيانات المالية الهامة التالية:

- الخزينة والاستثمارات
- القروض والسلف
- ودائع العملاء
- صافي ايرادات الفوائد
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات
- ايرادات التشغيل الأخرى
- مصروفات التشغيل
- إعداد التقارير المالية والضوابط على مستوى المؤسسة

ضوابط الحد من مخاطر وقوع أخطاء عند إعداد التقارير المالية

إن نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف للحد من مخاطر وقوع أخطاء خلال إعداد البيانات المالية. تطبق هذه الضوابط خلال عملية التشغيل، ويشمل ذلك الضوابط التي:

- تكون مستمرة أو مستديمة بطبيعتها، مثل الإشراف ضمن إطار السياسات والإجراءات الموثقة أو الفصل بين المهام.
- تعمل على أساس دوري، مثل الضوابط التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو استنباطيه في طبيعتها.
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها.

وتتضمن الضوابط ذات التأثير غير مباشر على البيانات المالية الضوابط على مستوى المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، مثل ضوابط الوصول للأنظمة وضوابط النشر. وقد تتضمن الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، تسوية لدعم بند في الميزانية العمومية بشكل مباشر.

- تشكّل مكونات آلية و/أو يدوية. الضوابط الآلية هي خصائص مدمجة في عمليات النظام، مثل ضوابط الفصل في المهام باستخدام التطبيقات والفحوصات الدورية للتأكد من اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط اليدوية هي تلك الضوابط التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل الترخيص بإجراء معاملات.

قياس فعالية ضوابط الرقابة الداخلية

أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا لمدى كفاية وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، ويشمل ذلك تقييم تصميم بيئة الرقابة بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، مع مراعاة ما يلي:

- خطر وجود أخطاء في بنود مدرجة بالبيانات المالية، مع أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل حجم البند وقابلية البند المحدد في البيانات المالية للخطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل هامة مثل مستوى الأتمتة والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، ومستوى كفاءة الموظفين، ومستوى الحكم الذي يجب ممارسته.

إن هذه العوامل، ككل، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تتطلبها الإدارة لتتمكن من تقييم ما إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالة أم لا. يتم الحصول على هذه الأدلة من الإجراءات التي يتم القيام بها ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية. كما تشكل المعلومات الواردة من المصادر الأخرى عنصراً هاماً لإجراء التقييم، حيث قد تلفت هذه الأدلة انتباه الإدارة إلى أمور إضافية تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية أو تدعم النتائج التي يتم التوصل إليها.

وبناء على التقييم، خلُصت الإدارة إلى أن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها بشكل ملائم وأنها تعمل بفعالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الإجراءات التي اتبعها البنك لمعالجة مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية هي كالتالي:

تم القيام بتلك الإجراءات من خلال ما يلي:

- التقييم الذاتي للمخاطر وضوابط الرقابة (RCSA)
- مؤشرات المخاطر الهامة (KRI)
- عملية إدارة الحوادث
- عملية تدقيق داخلي مستقلة

إن الرقابة المستمرة لمدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية تتم إدارتها من خلال موظف مختص للمخاطر بكل إدارة من إدارات البنك وبالتنسيق مع قسم المخاطر التشغيلية، ويتم إجراء تدقيق دوري ومنهجي بهذا الشأن من جانب قسم التدقيق الداخلي للبنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان نشر مستوى مناسب من الثقافة الرقابية، وهو كذلك مسؤول عن الإشراف على الالتزام بإطار الرقابة الداخلية من قبل كافة الأطراف المعنية وذلك من خلال التقارير المنتظمة التي يتم تقديمها إلى مجلس الإدارة من قبل الأقسام المعنية بالرقابة الداخلية (الامتثال والمخاطر والتدقيق الداخلي).

إن الإدارة العليا مسؤولة عن تنسيق وتيسير تنفيذ إطار الرقابة ومعالجة المشاكل ذات الصلة بالمخاطر.

كما وأن الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان فعالية كافة الضوابط المطبقة في كل الأوقات، وهي كذلك مسؤولة عن التنسيق مع أقسام الأنشطة التجارية، والعمليات، وخدمات الدعم، والمخاطر التشغيلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي بهدف معالجة مواطن الضعف في ضوابط الرقابة الداخلية والتي يتم الإبلاغ بشأنها من قبل الأقسام الرقابية في حينه.

ويشارك قسم التدقيق الداخلي بشكل مستديم في التحقق من مدى كفاية إطار الرقابة وإعداد التقارير ذات الصلة. وفي حال قيام قسم التدقيق الداخلي بالكشف عن نقاط ضعف في ضوابط الرقابة الداخلية من خلال عملية التدقيق المنتظمة أو غير ذلك، تقوم الإدارة بتزويد قسم التدقيق الداخلي بخطة عمل لمعالجة موطن الضعف الذي تم تحديده. ويكون لكل خطة عمل تاريخ مستهدف لانتهاء التنفيذ وإتمام المعالجة، ويتم إعطاء الأولوية للإجراء العلاجي بحسب درجة المخاطر المحتملة وتأثيرها المحتمل على المؤسسة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يتم رصد أي حالات إخفاق أو مواطن ضعف في نظام الرقابة الداخلية كان لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للبنك.

١٢. المخالفات

خلال عام ٢٠٢٢، لم توجد أية مخالفات من شأنها أن يكون لها تأثير جوهري على مركز البنك المالي. كما لم يكن هناك أية مخالفات لعدم الامتثال لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي ولقانون الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق الماليّة.

تم تسديد الغرامات السابقة العائدة للعام ٢٠١٩ التي فرضتها هيئة قطر للاسواق المالية على شركة البنك التجاري للخدمات المالية و التي كانت قيد الاستئناف.

١٣. النزاعات

تم رفع عدد محدود من القضايا القانونية ضد البنك ومن قبله خلال عام ٢٠٢٢، حيث تمّ أخذ كافة الإجراء اللازمة للتعامل مع تلك القضايا. هذا ويتم التعامل مع كافة النزاعات والدعاوى القضائية التي يكون البنك طرفًا فيها، وتتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية للبنك، وتُرفع هذه الحالات وآخر المستجدات بشأنها إلى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة للاطلاع عليها واتخاذ ما يلزم من قرارات.

١٤. النطاق

يضم البنك التجاري مجموعة من الشركات، إضافة إلى الشركات التابعة الخارجية والمحلية، والتي تعمل من خلال شركات مستقلة في قطر وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

يقوم البنك التجاري بالإشراف والرقابة من خلال تبني السياسات الإدارية التي تتناسب مع أنشطة كل شركة وموقعها الجغرافي، مع مراعاة متطلبات الحوكمة المحلية.

متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادىء الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

عنوان البند	بيان	الإفصاح
١. ملكية الأسهم	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي:٧١,٥٨٪وجنسيات أخرى ٢٨,٤٢٪ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢)
	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين ٣,٢٩٢ (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) وإجمالي عدد الأسهم: ٤,٠٤٧,٢٥٣,٧٥٠ (في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) عدد المساهمين المحليين: ١,٩٧٥ عدد المساهمين من الجنسيات الاخرى: ١,٣١٧
	ملكية الحكومة	٢١,٩٣٪
	المساهمين الرئيسين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة ٥٪ فأكثر)	قطر القابضة (ذ.م.م.) (١٦,٦٧٪)
	أسماء المساهمين المالكين لنسبة ٥٪ أو أكثر، اذا كانوا يعملون بشكل جماعي بالاتفاق فيما بينهم والافصاح عن اجمالي النسبة المئوية وحق التصويت وفقاً لذلك، والاتفاقيات الخاصة بالعمل الجماعي فيما بينهم، أو أية علاقة أخرى مباشرة أو غير مباشرة فيما بينهم أو مع البنك أو مع المساهمين الآخرين.	لا يوجد (باستثناء شركة قطر القابضة)
٢. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	يجب وضع تفصيل دقيق لوظائف المجلس بدلاً من أن تكون بيان عام بموجب القانون	الفقرة ٣,٥ من تقرير الحوكمة
	أنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقة المجلس	الفقرة ٢,٦ و ٣,٥,٣ من تقرير الحوكمة
	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة (مع توضيح بأنه تنفيذي أو غير تنفيذي)	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	الفقرة ٣,٢ وقسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	فترة العضوية بالمجلس وتاريخ بداية كل فترة	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	ما يقوم به المجلس لإرشاد وتعليم وتوجيه وتدريب الأعضاء الجدد	الفقرة ٣,٤ من تقرير الحوكمة
	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	قسم الإفصاح (أ) من تقرير الحوكمة
	نظام انتخاب الأعضاء وأية ترتيبات لإنهاء العضوية	الفقرة ٣,٣ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
	تداول أسهم البنك الذي قام به الأعضاء خلال السنة	قسم الإفصاح (١) من تقرير الحوكمة
	تواريخ اجتماعات المجلس	قسم الإفصاح (٣) من تقرير الحوكمة
	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	قسم الإفصاح (٣) و(٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	تم الإفصاح عنها في البيانات الماليّة الموحّدة للبنك ضمن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢، فقرة رقم ٣٩
	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	قسم الإفصاح (٦) و(٧) من تقرير الحوكمة
	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملخص السيرة الذاتية عن كل واحد منهم	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	قسم الإفصاح (٨) من تقرير الحوكمة
	أذا كان المجلس قد اعتمد لائحة داخلية مكتوبة حول المبادىء الأخلاقية للأعمال التجارية، وتوفر نص هذه اللائحة مع أفاده من المجلس حول طريقة مراقبة المجلس للالتزام	الفقرة ٢,٤ من تقرير الحوكمة
٣. لجان مجلس الإدارة	أسماء اللجان المنبثقة عن المجلس	قسم الإفصاح (٤) من تقرير الحوكمة
	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	أعضاء كل لجنة مقسمين بين مستقل وغير مستقل	قسم الإفصاح (٤,١) من تقرير الحوكمة
	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات بالسنة	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	العدد الفعلي للاجتماعات	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة
	حضور أعضاء اللجان	قسم الإفصاح (٤,٢) من تقرير الحوكمة
	إجمالي مكافأة الأعضاء	قسم الإفصاح (٦) من تقرير الحوكمة
	أعمال اللجان وأية امور هامة خلال الفترة المعنية	الفقرة رقم ٤,٤-٤,١ من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
٤. الحوكمة البيئية	السياسة البيئية	الفقرة ٢,٣ من تقرير الحوكمة
	التأثيرات البيئية والمناخية	الفقرة ٢,٣ من تقرير الحوكمة
	استهلاك الطاقة	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	كثافة الطاقة	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	انبعاثات الكربون	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	إدارة المياه	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	إدارة النفايات	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	إدارة وزيادة رأس المال	الفقرة ٥ من تقرير الاستدامة
	الموظفين بدوام كامل	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	المزايا الوظيفية	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	معدل دوران الموظفين	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	ساعات تدريب الموظفين	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	سياسات حقوق الانسان	الفقرة ١٥,١ من تقرير الاستدامة
	انتهاكات حقوق الانسان	الفقرة ١٥,١ من تقرير الاستدامة
	عمل الأطفال والعمل القسري	الفقرة ٩ و١٨ من تقرير الاستدامة
	المرأة في القوى العاملة	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	قوانين مكافحة الفساد والرشوة	الفقرة ١٧,٦ من تقرير الاستدامة
	التقطير	الفقرة ١٨ من تقرير الاستدامة
	العمل المجتمعي	الفقرة ١٦ من تقرير الاستدامة
	التزام البنك بالتعليمات والتشريعات ذات الصلة	قسم الإفصاح (١٠) من تقرير الحوكمة

عنوان البند	بيان	الإفصاح
٥. مدققي الحسابات	رسوم التدقيق	رسوم التدقيق القانونية للبنك التجاري: ٧٦٠,٠٠٠ ريال قطري رسوم التدقيق للشركات التابعة في قطر والرسوم التنظيمية: ٣,٢٩٣,٠٠٠ ريال قطري
	الخدمات الخارجة عن نطاق التدقيق والرسوم المتعلقة بها	٣,٠٥٤,٣٢٠ ريال قطري
	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	الفقرة ٩,٣ من تقرير الحوكمة
٦. أمور أخرى	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي والبيانات المالية الموحّدة للبنك لعام ٢٠٢٢ – فقرة رقم ٣٩
	عملية الموافقة على معاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢,٦ من تقرير الحوكمة
	وسائل الاتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢,٢ من تقرير الحوكمة

إرنست ويونغ – (فرع قطر)
صندوق بريد ١٦٤
الطابق ٢٤، برج الفيصل
شارع مجلس التعاون
عنيزة، الخليج الغربي
الدوحة، قطر

هاتف: ٤١١١ ٤٤٥٧ ٩٧٤+
فاكس: ٤٦٤٩ ٤٤٤١ ٩٧٤+
doha@qa.ey.com
ey.com/mena

ترخيص وزارة الاقتصاد والتجارة:
مكاتب المحاسبة العالمية رقم ٤
ترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
للمدققين الخارجيين رقم ١٢٠١٥٤

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد "تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢" المرفق والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

يعرض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢ بيان التزام مجلس الإدارة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" ("تقرير مجلس الإدارة").

بالإضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس إدارة البنك تصميم وتنفيذ والمحافظة على الضوابط الداخلية الكافية لضمان سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون هيئة قطر للأسواق المالية ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إصدار نتيجة تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن "تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، استنادا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بهدف الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا قد لفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، ككل، لم يتم إعداده من كافة النواحي المادية وفقاً لنظام حوكمة الشركات.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

مسؤولياتنا – تتمة

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في ارتباط تأكيد محدود من حيث طبيعتها وتوقيتها وتكون أقل نطاقاً منها في حالة ارتباط التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود يكون أقل بكثير من التأكيد الذي قد يمكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بأي إجراءات إضافية ينبغي تنفيذها في حال كان الارتباط هو ارتباط تأكيد معقول.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تتضمن بشكل أساسي الحصول على استفسارات من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات ("المتطلبات")، والإجراءات التي اتخذتها الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات، والمنهجية التي تتبعها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالمتطلبات.

إن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها لا تتضمن تقييم الأوجه النوعية لفاعلية الإجراءات التي طبقتها الإدارة للالتزام بمتطلبات النظام، ولذلك فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي طبقتها الإدارة تعمل بفاعلية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

القيود الضمنية

تخضع المعلومات غير المالية لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الدولية الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة بتقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢، ولكنها لا تتضمن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير مجلس الإدارة لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد معقول منفصل حول تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير مجلس الإدارة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، التزام البنك بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات.

عن إرنست ويونغ

أحمد سيد

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ٢٣ فبراير ٢٠٢٣

الدوحة

EY ERNST & YOUNG
P.O. BOX: 164, DOHA - QATAR
EY إرنست و يونغ
ص.ب : ١٦٤، الدوحة - قطر

إرنست ويونغ - (فرع قطر)
صندوق بريد ١٦٤
الطابق ٢٤، برج القصار
شارع مجلس التعاون
منيزة، الخليج الغربي
الدوحة، قطر

هاتف: ٤٤٥٧ ٤١١١ ٩٧٤+
فاكس: ٤٤٤١ ٤٦٤٩ ٩٧٤+
doha@qa.ey.com
ey.com/mena

ترخيص وزارة الاقتصاد والتجارة:
مكاتب المحاسبة العالمية رقم ٤
ترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية:
للمدققين الخارجيين رقم ١٢٠١٥٤

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقا للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة ضمن تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢ تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات الخزينة والاستثمارات، والقروض والسلفيات، وإيداعات العملاء، وصافي إيرادات الفوائد، وصافي إيرادات الرسوم والعمولات، وإيرادات التشغيل الأخرى، والمصروفات التشغيلية، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة؛
- أهداف الرقابة، وتحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعة لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات البنك؛
- حماية موجودات البنك؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

إحدى الشركات الأعضاء في إرنست ويونغ العالمية المحدودة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة "وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للبنك" المعروض في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المضمن بتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استنادا إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

لقد قمنا بأعمالنا وفقًا للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي المادية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف المادية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعالية تشغيلها بناءً على المخاطر المقدرة.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات الخزينة والاستثمارات، والقروض والسلفيات، وإيداعات العملاء، وصافي إيرادات الفوائد، وصافي إيرادات الرسوم والعمولات، وإيرادات التشغيل الأخرى، والمصروفات التشغيلية، والتقارير المالية، والضوابط على مستوى المؤسسة.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

١. بيئة الرقابة
٢. تقييم المخاطر
٣. أنشطة الرقابة
٤. المعلومات والاتصالات
٥. المراقبة

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مسؤولياتنا – تتمة

تستند الإجراءات المختارة إلى حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض ضمن تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف.

باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساسا ملائما يمكّننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات وأعمال التصرف في موجودات المؤسسة؛
٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل مادي على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظرًا للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الرقابة من قبل الإدارة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيال أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا باستيفاء أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات كما في تاريخ التقرير.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

القيود الضمنية – تتمة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة الأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (IESBA Code)، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (١)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على معلومات المضمنة في تقرير الحوكمة السنوي للبنك لعام ٢٠٢٢، ولكنها لا تتضمن تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير الإدارة بشأن إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا تتضمن المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهريًا مع تقرير الإدارة حول إطار ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء مادية.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) الكرام

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

المعلومات الأخرى – تتمة

في حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي، بناء على أعمال التدقيق التي قمنا بها، في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإننا نبدي نتيجة بوجود خطأ مادي في هذه المعلومات الأخرى، كما يتحتم علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

عند قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢ بالكامل، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي حوله، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتيجة

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام البنك المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

EY ERNST & YOUNG
P.O. BOX: 164, DOHA - QATAR
EY إرنست و يونغ
ص.ب : ١٦٤، الدوحة - قطر

أحمد سيد

سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٢٦

التاريخ: ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

البنك التجاري (ش.م.ع.ق.)
ص ب ٣٢٣٢ الدوحة ، قطر
هاتف: ٠٠٠٠ ٤٤٤٩ ٩٧٤+
www.cbq.qa